ما نَسَبه أبو حيَّان الأندلسيُّ (ت ٧٤٥هـ)
لأبي زكريَّا الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ)
وفي كتابه معاني القرآن ما يُعارضه

✍ إعداد الدكتور

حسن بن محمد حسن القرنيّ

الأستاذ المشارك بقسم اللغة والنحو والصرف

كلية اللغة العربية – جامعة أمّ القرى – مكة المكرمة

المملكة العربية السعودية

ما نَسَبه أبو حيَّان الأندلسيُّ (ت ٧٤٥هـ) لأبي زكريَّا الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ) وفي كتابه معاني القرآن ما يُعارضه

حسن بن محمد حسن القرنيّ
قسم اللغة والنحو والصرف – كلية اللغة العربية – جامعة أمّ القرى – مكة المكرمة – السعودية.
البريد الالكتروني : Dr.hasan١٤٢٦@yahoo.com

الملخص :

يدور هذا البحثُ حول الآراء التي نَسبها أبو حيَّان الأندلسي في بعض مصنفاته لأبي زكريَّا الفرَّاء، وفي كتابه (معاني القرآن) ما يُعارض هذه النسبةَ. وقد جمع البحث خمسًا وعشرين مسألةً نسبها أبو حيَّان للفرَّاء، وفي كتابه المعاني ما يَرُدُّ هذه النسبةَ، وقد قُسِّمتْ هذ المسائل على ثلاثةِ مباحثَ، الأول يدور حول المفردات والعوامل النحوية، والآخر يدور حول التراكيب، والثالث يتناول الأعاريب. وتستمدُّ هذه الدراسةُ أهميتها من مكانة الفرَّاء النحوَّية الذي يُعدُّ أحد أعمدة المذهب الكوفيّ، ومن قيمة كتابه المعاني الذي يُعَدُّ أحدَ أهم مصادر النحو الكوفيّ، ولأنه آخرُ ما ألَّفه الفرَّاء فهو بهذا يُمثّل خلاصةَ تجربته العلمية، كما يستمدُّها من مكانة أبي حيَّان النحوية الكبيرة الذي يُعَدَّ شيخ النحاة في عصره وأحد أبرز النحاة على مرّ العصور.

الكلمات المفتاحية : المفردات والعوامل النحوية – التراكيب – الأعاريب – مكانة الفرَّاء النحوَّية – أعمدة المذهب الكوفيّ .

What Abu Hayyan Al-Andalusi (d. ٧٤٥ AH) attributed to Abu Zakariya al-Furaa (d. ٢٠٧ AH) and in his book The Meaning of the Qur'an Contradict

Hassan bin Mohammed Hassan al-Qarni
Department of Language, Grammar and Morphology - College of Arabic Language - Umm Al-Qura University - Makkah Al-Mukarramah - Saudi Arabia.
E-MAIL: Dr.hasan١٤٢٦@yahoo.com

Abstract

This research handles the opinions that Abu Hayyan attributed in some of his books to Abi Zakariyya Alfara' although there are many evidences contradict to this attribution in his book Quranic Meanings -The research included twenty five matters attributed to Alfara' meanwhile there are evidences in his book "Quranic meaning" contradict to this attribution. These matters are divided into three topics. Topic one handles the vocabularies and grammatical factors. Topic two handles the structures. Topic three handles Bedouin grammatical rules - This study derives its importance from the great grammatical status of Alfara' who is one of the pillars of Kofi school of grammar as well as his book which is one of the most important sources of Kofi grammar as it was his last written book including the abstract of his scientific experience in addition to the great grammatical status of Abi Hayyan who was one of the most prominent grammar figures at his time and all over all ages

Keywords: vocabulary and grammatical factors - structures - Arabes - syntactic standing status - columns of Kufic doctrine.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ للهِ كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، والصلاةُ والسلامُ على نبيِّنا محمد عبدِك ورسولِك، وعلى آله وأصحابه والتابعين بإحسانٍ إلى يومِ لقائك، وبعد:

فلمَّا كانَ اللسانُ العربيُّ يُعدُّ شعارَ الإسلامِ وأهلِه احتفى به العلماءُ، فأكبُّوا على دراستِه، والتأليف في علومه المختلفة، وكان للبصرة قصبُ السَّبْقِ في هذا، وفيها برز علماءُ أجلّاء، منهم ابنُ أبي إسحاق الحضرميّ (ت ١١٧هـ)، وعيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، والخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ)، وسيبويه (ت ١٨٠هـ).

وقد مَكثَ النحوُ في البصرة زُهاءَ قرنٍ من الزمانِ، إلى أن جاء عليُّ بنُ حمزةَ الكسائيّ (ت ١٨٩هـ) فأخذ هذا العلمَ إلى الكوفةِ، وبرز فيها علماءُ إلى جانب الكسائي منهم: أبو عمرو الشيباني (ت ٢٠٦هـ)، وعلي بن المبارك الأحمر (ت ١٩٤هـ)، وقطرب (ت ٢٠٦هـ)، فقدَّموا من الاجتهادات العلميَّة ما يقصرُ عنه الوصفُ.

وهذا البحثُ المتواضعُ يتناول جزءًا من آراءِ أبي زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء، الذي يُعدُّ أحدَ أبرز أعمدة المذهب الكوفي، التي وردت في بعض مصنفات أبي حيَّان الأندلسي، وهي تُخالف ما جاء في كتابه (معاني القرآن) فكان عنوانه: «ما نَسَبَه أبو حيَّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) لأبي زكريا الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ) وفي كتابه معاني القرآن ما يُعارضه».

ويهدفُ هذا البحثُ – كما هو واضح من عنوانه – إلى جمع ودراسةِ آراءِ الفرَّاء التي ذُكرت في بعضِ مصنفات أبي حيَّان كارتشاف الضرب، والبحر المحيط، والتذييل والتكميل، وغيْرِها، التي تتعارض مع ما جاء في كتابه (معاني القرآن).

وتستمدُّ هذه الدراسةُ أهميتَها مما يأتي:

١- أنّها تدورُ حول آراء الفرَّاءِ، الذي يُعَدُّ أحد أئمةِ الكوفيين، وأبرَعَهم علمًا[١]، حتى وصفه العلماء بأنه «أميرُ المؤمنين في النحو»[٢].

٢- منزلة كتابه (معاني القرآن)، الذي يُحتكَم إليه في مسائلِ هذا البحث، فقد قيل عنه: «وهو كتاب لم يُعملْ مثله، ولا يُمكن أحدًا أنْ يزيد عليه»[٣]، وقد بلغ من مكانتهِ أنَّه «اجتمع لإملائه خلقٌ كثيرٌ، منهم ثمانون قاضيًا»[٤]، وبلغ من عظيم قيمته «أنه لمَّا انتهى الورَّاقون من إملائه أخفَوه عن أعينِ الناس؛ ليتكسَّبوا من ورائه؛ لعظمة ما حواه من علمٍ»[٥].

٣- أنَّ هذا الكتابَ يُعَدُّ آخرَ ما أَلَّفه الفرَّاءُ في حياته، إذ انتهى من إملائه قبلَ وفاته بثلاث سنوات، فهو بهذا خلاصةُ تجربته العلميَّةِ، ولهذا فهو جديرٌ بالاحتكام إليه فيما يُعْزى لصاحبه من آراءٍ. قال محمد بن الجهم السِّمَّري راوي هذا الكتاب في مقدمته: «هذا كتابٌ فيه معاني القرآن، أملاه علينا أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء – يرحمه الله – عن حفظه من غير نسخة، في مجالسه من أول النهارِ من أيام الثلاثاوات والجُمع من شهر رمضان، وما بعده من سنة اثنتين، وفي شهور سنة ثلاثٍ، وشهورٍ من سنة أربعٍ ومائتين»[٦].

٤- أنَّ الناقلَ لهذه الآراء هو أبو حيَّان الأندلسي، الذي يُعَدُّ أحدَ أبرز النحاةِ على مرّ الزمان، وإمام النحاة في زمانه وهذا البحثُ لا يجزم بأنّ أبا حيَّان قد أخطأ الطريق في نسبته هذه الآراء لأبي زكريّا الفرّاء، فربما قد اطلع هو أو مَن سبقَه من النحاة ممَّن كان ينقل عنهم على مُصَنّفٍ آخرَ للفرّاء، ممَّا عَدَت عليه الأيَّامُ وصروفُ الدهر، ولكنْ طالما ثبت أنَّ (معاني القرآن) هو آخرُ ما صنَّفه في حياته، فمن العدل والإنصاف أن نحتكمَ إليه في كلِّ ما يتعلَّقُ بآراء هذا العَلَم الكبير.

---

(١) ينظر: طبقات النحويين واللغويين /١٣١، ووفيات الأعيان ١٧٦/٦.
(٢) نزهة الألباء /٨٣، ومعجم الأدباء ٦٢١/٥.
(٣) وفيات الأعيان ١٧٨/٦.
(٤) شذرات الذهب ٣٩/٣.
(٥) نزهة الألباء /٨١.
(٦) معاني القرآن ١٤/١.

وقد تنوَّعت الدراساتُ التي تتّصلُ بالفرَّاء وتعدَّدت، وممَّا يتصل بهذا البحث اتّصالًا مباشرًا:

١- اعتراضات أبي حيّان في كتابه ارتشاف الضرب على الفرّاء، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، ٢٠١١م. وقد وقفتُ على هذا البحث ورأيتُ صاحبه قد جمع فيه ستًّا وثلاثين مسألة، تقاطعتْ مع بحثي هذا في مسألتين هما: نداء النكرة غير المقصودة، ورفع الفاعل بعد المصدر المنون. وفي المسألتين أثبتَ الباحثُ ما أثبتَه أبو حيان للفراء دون العودة لكتابة معاني القرآن للتثبُّتِ من صحة ما نُسب إليه، كما جاء في هذا البحث.

٢- مخالفات الفرّاء (٢٠٧هـ) للنحاة وموقف أبي حيان منها من خلال البحر المحيط. رسالة ماجستير، جامعة أمّ القرى، ٢٠١٢م. وقد وقفتُ على هذا البحث – أيضًا – فألفيتُ صاحبَه قد جمع فيه خمسًا وثلاثين مسألة، تقاطعتْ مع بحثي في مسألتين هما: إعراب ما بعد إلَّا في الاستثناء المفرّغ، وتقديم المصدر المؤكد لمضمون الجملة، وقد اتفقتْ نتيجة هاتين المسألتين مع ما أثبته بحثي من أن ما نُسِب للفراء فيهما يُخالف ما في كتابه (معاني القرآن)، بيْد أن طريقة التناول مختلفة تمامًا بين البحثين.

وقد اقتضت طبيعةُ البحث أن ينتظمَ في ثلاثة مباحث مرتبة بحسب ترتيب الألفيَّة، يَسبقها مقدمةٌ وتمهيدٌ وتُختمُ بخاتمةٍ، وذلك وفق الترتيب الآتي:

- مقدمة: ذكرتُ فيها عنوان البحث وهدفه وقيمته.
- تمهيد: يتضمَّن التعريف بحياتي الفرّاء وأبي حيّان.
- المبحث الأول: ما نسبه أبو حيان الأندلسي في المفردات والعوامل لأبي زكريا الفرّاء وفي كتابه معاني القرآن ما يعارضه وفيه عشرُ مسائلَ هي:
  ١- رفع (هل) وبعض الأدوات الأخرى للاسم والخبر.
  ٢- إعمال (ما) الحجازيَّة مع تقدُّم خبرها على اسمها.
  ٣- حكم دخول (إنَّ) على (أَنَّ).
  ٤- نصب (ليت) و(لعل) و(كأَنَّ) لأسمائها وأخبارها.
  ٥- أصل (لكنَّ).
  ٦- منع إعمال صيغ المبالغة.

٧- مجيء (لمَّا) بمعنى (إلَّا).
٨- أصل (إلَّا).
٩- القول باسميَّة (رُبَّ).
١٠-القول باسميَّة (نِعْمَ وبِئْسَ).

- المبحث الثاني: ما نسبه أبو حيان الأندلسي في التراكيب لأبي زكريا الفرّاء وفي كتابه معاني القرآن ما يعارضه، وفيه ستُّ مسائل هي:
١- حكم تقديم الفاعل على عامله.
٢- تقديم المصدر المؤكّد لمضمون الجملة.
٣- الفصل بالجارّ والمجرور بين حرف العطف والمعطوف.
٤- العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجرّ.
٥- نداء النكرة غير المقصودة.
٦- تقديم ما بعد لام القسم عليها.
- المبحث الثالث: ما نسبه أبو حيّان الأندلسي في الأعاريب لأبي زكريّا الفرّاء وفي كتابه معاني القرآن ما يعارضه، وفيه تسعُ مسائلَ، هي:
١- إعراب جمع المؤنث السالم تامًّا وناقصًا.
٢- إعراب ضمير الفصل إعراب ما بعدَه.
٣- إعراب ما بعد (لا جَرَمَ).
٤- إعراب ما بعد (إلَّا) وإعراب (غير) في الاستثناء المفرَّغ.
٥- لزوم (سِوَى) الظرفيَّة.
٦- قصر الجرّ بالجوار على السماع.
٧- رفع الفاعل بعد المصدر المنوَّن.
٨- إبدال النكرة من المعرفة بشرط الوصف.
٩- جواز إضافة النَّيّف إلى العشرة.
- خاتمة: اشتملت على أهم نتائج البحث.

أمَّا عن المنهج الذي سلكتُه في هذا البحث فهو منهج وصفيٌّ استقرائيّ يميل إلى التحليل، وكنتُ أبدأ فيه بذكر ما نسبه أبو حيّان للفرّاء، ثم أُؤكد هذه النسبة بنصٍّ آخر له كلما وجدتُ إلى ذلك سبيلًا، وأُعقِّب هذا بذكر من قال بهذه مِن النحاة، أو

مَن تأثر بهم أبو حيّان في إثبات هذه النسبة، يتلو ذلك ما يُعارض هذه النسبة من نصوص في كتاب (معاني القرآن) للفرّاء، عارضًا هذه المسائل على آراء النحاة مرجحًا ما يستقر عندي رجحانه.

وبعد؛ فهذا جهدُ المقلّ، وعملٌ متواضعٌ، وحسبي فيه أنِّي قد بذلتُ فيه طاقتي.

فإن أصبتُ فلا عُجْبٌ ولا غَرَرُ وإنْ نقصتُ فإنّ الناس ما كملوا

والكاملُ اللهُ في ذاتٍ وفي صلةٍ وناقصُ الذاتِ لم يكملْ له عملُ

تمهيد

- **ترجمة لأبي زكريّا الفرّاء.**
- **ترجمة لأبي حيَّان الأندلسيّ**

أولاً: أبو زكريَّا الفرَّاء:

اسمه ولقبه: هو أبو زكريَّا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور بن مروان الأسلميُّ الديلميُّ الكوفيُّ مولى بني أسد[١]، ولُقِّب بالفرَّاء؛ لأنَّه يَفْري الخصومَ؛ أيّ: يَغلبهم[٢]، وقيل: لأنَّه كان يُحسنُ نظمَ المسائلِ[٣].

مولده ونشأته: وُلِدَ بالكوفة[٤]، واختلف المؤرِّخونَ في تاريخ ولادتهِ، ورجَّح د/ أحمد مكيّ الأنصاري أنَّه وُلِد سنةَ مائةٍ وأربعٍ وأربعين للهجرة[٥].

ولم تذكر المصادرُ التي بين أيدينا شيئًا عن حياتِهِ الأولى، سوى أنَّه رحلَ إلى بغدادَ، واتَّصل بالمأمون عن طريق ثُمامةَ بن الأشرس، فأحسنَ الأميرُ مقامه، وجعلَه مؤدِّبًا لابنيه، وأفردَ له حُجرةً، وجَعل له جواريَ يَقُمنَ على خدمته[٦].

شيوخُه وتلاميذه: تتلمذ الفرّاءُ على كثيرٍ من العُلماءِ، من أشهرهم عليُّ بن حمزةَ الكسائي (ت ١٨٩هـ)، وأخذ عنه النحو[٧]، وقيسُ بن الربيع (ت ١٦٧هـ)، ومِنْدَل بن عليّ (ت ١٦٧هـ)[٨].

كما تتلمذ عليه كثيرٌ، منهم: سَلَمة بن عاصم (ت ٢٧٠هـ)، ومحمد بن الجَهم السِّمَّريّ[٩].

---

(١) ينظر: معجم الأدباء ٦١٩/٥، ووفيات الأعيان ١٧٦/٦.
(٢) ينظر: وفيات الأعيان ١٨١/٦، وبغية الوعاة ٣٣٣/٢.
(٣) ينظر: الأضداد لابن الأنباري /١٥٩.
(٤) ينظر: الفهرست /٩١.
(٥) ينظر: أبو زكريّا الفرّاء ومذهبه في النحو /٣٤.
(٦) ينظر: معجم الأدباء ٦٢٠/٥.
(٧) ينظر: وفيات الأعيان ١٧٦/٦.
(٨) ينظر: بغية الوعاة ١٣٣/٢، وشذرات الذهب ٣٩/٣.
(٩) ينظر: نزهة الألباء /٨١، ومعجم الأدباء ٦١٩/٥.

مكانته العلمية: كان – رحمه الله – إمامًا من أئمة الكوفيين، وأبرعَهم علمًا[١]، وحظي بمكانةٍ عظيمةٍ في زمانه، ما جَعلَ العلماءُ يصفونه بأنَّه «أميرُ المؤمنين في النحو».[٢]

وممَّا يُكتب بماء الذهبِ في حقّه قولُ الكسائي عندما سُئل أَيُّهما أعلمُ الفراء أم الأحمر؛ فقال: «الأحمرُ أكثرُ حفظًا، والفرّاءُ أحسنُ عقلًا، وأنفذُ فكرًا، وأعلمُ بما يخرجُ من رأسه»[٣]، وكذلك قولُ ثعلب: «لولا الفرّاءُ ما كانت عربيةٌ؛ لأنَّه حصَّنها وضبطها، ولولا الفراءُ لسقطَت العربية»[٤].

وامتدحه الأنباريُّ وشيخَه الكسائي بقوله: «لو لم يكن لأهل بغدادَ والكوفةِ من علماءِ العربيةِ إلَّا الكسائيُّ والفرّاءُ لكان لهم بهما الافتخارُ على جميعِ الناسِ، إذ انتهت العلومُ إليهما»[٥].

وكان قويَّ الحافظةِ، وقَلَّما يحملُ كتابًا في يده. قال القفطي: «وقال ابن الجهم السِّمَّريُّ: ما رأيتُ مع الفراء كتابًا قطّ، إلَّا كتاب (يافِع ويَفَعَة). وقال سَلَمةُ: أَمَلَّ الفراءُ كتبَه كلَّها حفظًا، لم يأخذ بيده نسخةً إلَّا كتابين، كتاب (ملازم)، وكتاب (يافع ويَفَعَة)»[٦].

آثاره العلمية[٧]: خَلَّف – رحمه الله – آثارًا عديدةً، منها ما وصلنا، ومنها ما عَدَتْ عليه عوادي الزمن، وما وصلنا من آثاره أربعةُ مصنفاتٍ فقط، هي:

١- معاني القرآن: وهو أَشهرُها، وأعظمُها قيمةً، ويَستمدُّ قيمتَه من كونه يعكس المذهب الكوفيّ، مُمثّلًا في صاحبه الفراء الذي يُعَدُّ أحدَ أعمدةَ هذا المذهب. وقد حقَّقه غيرُ واحدٍ، أشهرها بتحقيق مشترك، إذ حقق الجزءَ الأولَ منه أحمدُ

(١)ينظر: طبقات النحويين واللغويين /١٣١، ووفيات الأعيان ٦/١٧٦.
(٢)ينظر: نزهة الألباء /٨٣، ومعجم الأدباء ٥/٦٢١، وسير أعلام النبلاء /٢٩٢.
(٣)إنباه الرواة ٤/٢١.
(٤) طبقات النحويين اللغويين /١٣٢.
(٥)نزهة الألباء /٨٣.
(٦)إنباه الرواة ٤/٢٠.
(٧)ينظر: جهود الفراء الصرفية /١٩ – ٢١.

يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، بينما انفرد محمد علي النجار بتحقيق الجزء الثاني، والدكتور عبدالفتاح شلبي بتحقيق الجزء الثالث.

٢- المذكّر والمؤنث: وقد حُقق مرتين، الأولى لمصطفى أحمد الزرقاء، ثم أعاد تحقيقه د/ رمضان عبدالتواب.

٣- الأيَّام والليالي والشهور: حقّقه الأستاذُ إبراهيمُ الأبياريُّ، وهو ذو طابع لغوي، ويُعَدُّ من المصادر الأولى في بابه.

٤- المقصور والممدود: حقّقه أوَّلًا الأستاذُ عبدالعزيز الميمنيُّ تحت عنوان (المنقوص والممدود)، ثم أعاد تحقيقه الأستاذان عبدالإله نبهان، ومحمد خير البقاعي تحت عنوان (المقصور والممدود)، وبذات العنوان حقّقه أيضًا ماجد الذهبيّ.

وأمَّا كتبهُ المفقودةُ فهي كثيرةٌ، منها[١]: كتاب البهيّ، وكتاب اللغات، وكتاب المصادر، وكتاب الوقف والابتداء، وكتاب الحدود، وغيرها ما لا يسمحُ المقامُ هنا بالتفصيل فيه.

وفاته: توفي – رحمه الله – في السنة السابعة بعد المائتين (٢٠٧هـ)، وهو في طريقه لمكة المكرمة، وقدْ بلغَ ثلاثًا وستين سنة.[٢]

ثانيًا: أبو حيَّان الأندلسيّ:

اسمه ومولده: هو محمد بنُ يوسفَ بن عليّ بن يوسفَ أثير الدين أبو حيَّان الأندلسيّ الغرناطيّ النفزي الجيَّاني[٣].

وقد وُلِد في أواخِر شوَّال سنةَ أربع وستين وستمائة من الهجرة المباركة[٤] بمَطَخْشارش، وهي مدينةٌ من حضرة غرناطة.[٥]

نشأته ورحلاته: لم تذكر المصادرُ التي بين أيدينا شيئًا كثيرًا عن حياته الأُولى، سوى أَنَّه نشأ في غرناطةَ، وتعلَّم فيها على كبار علماءِ عصره، كأبي جعفر الطباع (ت

(١) ينظر: الفهرست لابن النديم /٩٢، وإنباه الرواة ٢٢/٤.
(٢)ينظر: نزهة الألباء /٨٤، ومعجم الأدباء ٦٢١/٥، ووفيات الأعيان ١٨١/٦.
(٣)ينظر: أعيان العصر وأعوان النصر ٣٢٥/٥، والإحاطة في أخبار غرناطة ٣٢٥/٥، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٥٨/٦.
(٤)ينظر: الدرر الكامنة ٥٨/٦.
(٥)ينظر: بغية الوعاة ٢٨٠/١.

٦٨٠هـ)[١]، وأنَّه تزوَّج وأنجبت له زوجُه ابنَه حيَّانَ، وابنتَه نُضار، وهي أديبةٌ شاعرةٌ، وقد توفِّيت قبلَه، فألَّف فيها كتابًا سمَّاه (النُّضَار في المسلاةِ عن نُضَار).[٢]

وقد حَملته حدّةُ الشبيبة على التعرُّضِ لأستاذه أبي جعفر الطباع، حين وقعت بينهما «وقعةٌ فنال منه، وتصدَّى للتأليف في الردِّ عليه، وتكذيب روايته، فرفع أمرَهُ إلى السلطان، فأقر بإحضاره وتنكيله، فاختفى ثم ركب البحرَ ولحقَ المشرقَ»[٣]. وتنقَّل في بلدانٍ عدةٍ إلى أن «استقرَّ بمصر، فنالَ ما شاءَ من عِزٍّ وشهرةٍ»[٤].

شيوخه وتلاميذه: تتلمذ – رحمه الله – على كثيرٍ من علماءِ عصره، قال عنهم: «وجملةُ الَّذين سمعتُ منهم نحو من أربعمائة شخص وخمسين»[٥]، من أشهرهم[٦]: أبو جعفر الطباع (ت ٦٨٠هـ)، وأبو الحسن الأُبَّذيّ (ت ٦٨٠هـ)، والبهاءُ بن النَّحاس (ت ٦٩٨هـ)، وابنُ أبي الأحوص (ت ٦٩٩هـ)، وابنُ الصَّائغ (ت ٧٢٠هـ).

واشتهر اسمُه، وطار صيتُه، فأقبل الناسُ ينهلونَ من علمه الغزير، وصار طلَّابُه الَّذين أخذوا عنه أئمةً وأشياخًا[٧]. وهم كثيرٌ ينأى بحملهم مثلُ هذا البحث، منهم[٨]: الحسنُ بن قاسم المراديّ (ت ٧٤٩هـ)، والسَّمينُ الحلبيّ (ت ٧٥٦هـ)، وتقي الدين السُّبكي (ت ٧٧٧هـ)، وناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ).

مكانته العلمية: حظيَ – رحمه الله – بمنزلةٍ عاليةٍ قلَّما يحظى بها غيرُه، ما جعل كلماتُ الثناء تتتابع في جنابه. يقول الصفدي: «كانَ أميرَ المؤمنين في النحو، والشمس السافرةِ شتاءً في يوم الصَّحو، والمتصرفَ في هذا العلم»[٩]. وقال عنه لسانُ الدين الخطيب: «إمامُ النحو في زمانه غيرَ مُدافَع»[١٠].

(١) ينظر: شذرات الذهب ١٤٤/٦.
(٢) ينظر: نفح الطيب ٥٥٩/٢.
(٣) بغية الوعاة ٢٨١/١.
(٤) الإحاطة في أخبار غرناطة ٢٨/٣.
(٥) نفح الطيب ٥٥٢/٢.
(٦) ينظر: الإحاطة في أخبار غرناطة ٣٨/٣، وبغية الوعاة ٢٨٠/١.
(٧)ينظر: بغية الوعاة ٢٨١/١، وشذرات الذهب ١٤٤/٦.
(٨)ينظر: بغية الوعاة ٢٨٠/١.
(٩)أعيان العصر وأعوان النصر ٣٢٥/٥.
(١٠)الإحاطة في أخبار غرناطة ٢٨/٣.

وقال عنه الفيروز أبادي: «الشيخُ أثيرُ الدين أبو حيَّان، شيخ البلاد المصريَّة والشاميَّة، ورئيسها في علمِ العربية»[(١)]. ووصفه السُّيوطي بقوله: «نحويُّ عصرِه، ولغويُّه، ومقرئه، وتقدَّم في النحو في حياة شيوخه، واشتهر اسمُه، وطار صيتُهُ»[(٢)].

آثاره العلمية: خَلَّف – رحمه الله – وراءَه عددًا كبيرًا من المصنفات في مجالاتٍ مختلفةٍ، قيل إنها زادت على خمسين مُصَنَّفًا[(٣)]، وأوصلها محققا كتابه الارتشاف إلى سبعين مصنفًا[(٤)]، منها ما وصَلنا، ومنها ما عَدَت عليه صروفُ الدَّهرِ، فممَّا وصلنا: البحرُ المحيط، وارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان، وتذكرة النحاة، وغيرها الكثير.

وممَّا لم يصلْنا[(٥)]: نهاية الإغراب في التصريف والإعراب، والشذا في مسألة كذا، وأرجوزة خلاصة التبيان في المعاني والبيان، وزهو الملك في نحو الترك، والتجريد لأحكام سيبويه، وغيرها مما يَضيق المقامُ بذكره.

وفاتُه: تُوفِّيَ في يوم السبت بعد العصر، الثامن والعشرين من صفر سنةَ خمسٍ وأربعين وسبعمائة من الهجرة المباركة، ودُفِن بمقابر الصُّوفية[(٦)]، فرحمه الله وأسكنه فسيحَ جناته!.

المبحث الأول: ما نسبه أبو حيّان الأندلسيُّ في المفردات والعوامل لأبي زكريا الفرّاء وفي كتابه معاني القرآن ما يعارضه

المسألة الأولى: رفع (هل) وبعض الأدوات الأخرى للاسم والخبر

نَسَبَ أبو حيّان الأندلسيُّ للكوفيين عامةً القولَ بأنَّ (هل) وبعض الألفاظ الأخرى ترفع الاسم والخبر. قال: «هل، وبل، ولولا، ولكنَّما، وليتما، ولعلَّما، وكأنَّما، وحتى، وأيَّانَ، وأين، وكيف، وحيثُ، وإذ، وإذا، هذه الحروف والظروفُ كلُّها ترفعُ

(١) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة /٢٥١.
(٢) حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ١/٥٣٤.
(٣) ينظر: البلغة /٢٥١، ونفح الطيب ٢/٥٥٢.
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٣٣ – ٣٥.
(٥) ينظر: فوات الوفيات ٤/٧٨، وبغية الوعاة ١/٢٨٣.
(٦) ينظر: أعيان العصر ٥/٣٢٧، والإحاطة في أخبار غرناطة ٣/٤٣.

الأسماء والأخبارَ عند الكوفيين، وعند أهل البصرة لا عمل لها ألبتَّةَ، وإنَّما يقع بعدها مبتدأ وخبرٌ، وهو الأصحُّ»[(١)].

وفي تعميمه هذه النسبة للكوفيين ما يدلُّ على أنَّ الفرّاءَ منهم، وقد قال أيضًا بهذا القول. وقد تعدَّدت مواضعُ هذه الألفاظِ في (معاني القرآن)[(٢)]، ولم أجدْه ينصُّ فيها على ما نُسِب إليه، اللهمَّ إلَّا في (هل)، إذ نَصَّ فيه بما يناقض ما نسبه إليه أبو حيّان. جاء ذلك عند تعليقه على قول الشاعر[(٣)]:

بثــوبٍ ودينــارٍ وشــاةٍ ودِرْهَــمٍ فَهَـلْ هـو مرفـوعٌ بمـا هـا هنـا رأْسُ

إذ قال: «فجعل مع (هَلْ) العماد، وهي لا ترفعُ ولا تنصبُ؛ لأنّ هل تطلبُ الأسماءَ أكثرَ من طلبها فاعلًا»[(٤)].

وما نَصَّ عليه الفرّاء هو الصوابُ؛ لأنَّ (هَلْ) حرفٌ غيرُ مختصٍّ؛ لأنَّه يدخلُ على الأسماءِ، كما يدخلُ على الأفعالِ، والحرفُ غيرُ المختصِّ لا يعمل[(٥)].

المسألة الثانية: إعمال (ما) الحجازيّة مع تقدُّم خبرها على اسمها.

نَسَبَ ابو حيَّان الأندلسيُّ لأبي زكريا الفرّاء جوازَ نصبِ خبر (ما) حين يتقدَّم على اسمها. قال عند ذكره شروط إعمال (ما) الحجازية: «أحدها: تأخُّر الخبر، فإن تَقَدَّمَ ارتفع، نحو: ما قائمٌ زيدٌ، وذهبَ الفرَّاء إلى أنَّه يجوز نصبُه، فتقول: ما قائمًا زيدٌ»[(٦)].

(١) تذكرة النحاة /٣١٨.
(٢) ينظر: معاني القرآن ٢٣/١، ٥٣/١، ٨٦٠/١، ١٣٣/١، ١٣٧/١، ١٤٣/١، ٢٠٢/١، ٩٩/٢، ٢٩٦/٢.
(٣) لم يُنسب لقائل في تفسير الطبري ٣١٣/٢، والبحر المحيط ٤٦٨/٧، والدُّرُّ المصون ٢٠٥/٨، وشرح التصريح ٢٤/٢.
(٤) معاني القرآن ٥٢/١.
(٥) ينظر: الإنصاف ٧٣/١، وشرح الكافية الشافية ٤٣٥/١، وتمهيد القواعد ١١٩٠/٣، وشرح التصريح ٣٧/١.
(٦) ارتشاف الضرب ١١٩٧/٣.

وتابعه السلسيليُّ في نسبة هذا الرأي للفراء[١]، وكذلك صَنَعَ السُّيوطي في قوله: «وجَوَّز الفرّاء نصبَه مطلقًا، نحو: ما قائمًا زيدٌ»[٢].

ويعارض هذ النسبةَ ما جاء في (معاني القرآن) من بطلان العمل إذا تقدَّم الخبر. قال الفرّاء: «وإذا قَدَّمتَ الفعلَ قبلَ الاسمِ رفعتَ الفعلَ واسمَه، فقلتَ: ما سامعٌ هذا، وما قائمٌ أخوك»[٣].

وإنَّما سَمَّى الفراءُ الخبرَ ههنا فعلًا؛ لأنَّ الخبرَ وقع اسمَ فاعلٍ، والكوفيون درجوا أن يُسَمُّوا كُلَّ اسمٍ مشتقٍّ يّتّضمَّنُ الحدثَ فعلًا[٤].

والنحاةُ على أنَّ أهلَ الحجاز[٥]، وأهلَ نجد[٦]، وأهلَ تِهامةَ[٧] يُعملون (ما) عمل (ليس)، بخلاف بني تميم الَّذين يُهملونها. ولا تعمل عندهم إلَّا بشروط منها: ألَّا يتقدَّمَ خبرها على اسمها، فإن تقدَّمَ بَطَل عملُها[٨].

وفي نَصِّ الفرّاء الآنفِ الذكرِ ما يدلُّ على أنَّه لا يخالفُهم، وأمَّا ما نُسِب إليه فقد حكاه الجَرميُّ، ونقله عنه الفارسيُّ في قوله: «الجَرميّ في كتابه: أنَّ ناسًا قد رووا عن العربِ نصبَ الخبر في (ما) مُقدَّمًا، نحو: ما منطلقًا زيدٌ. قال: وليس ذلك بكثير، والأجودُ الرفعُ»[٩]. وأنشد عليه قولَ الشاعر[١٠]:

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نِعمتَهم ... إذْ هُمْ قريشٌ وإذْ ما مثلَهم بشرُ

---

١)ينظر: شفاء العليل ١/٣٣٠.
٢) همع الهوامع ١/٤٥٠.
٣)معاني القرآن ٢/٤٣.
٤)ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري /١٨٣.
٥)ينظر: الإنصاف للأنباري ١/٨٦٥.
٦)ينظر: وصف المباني /٣١٠.
٧)ينظر: الجنى الداني /٣٢٥.
٨)ينظر: التذييل والتكميل ٤/٢٥٤، وتوضيح المقاصد ١/٥٠٦، وشرح ابن عقيل ١/٣٠٤، وشفاء العليل ١/٣٢٨.
٩)المسائل البصريات ٢/٨٥٧.
١٠)قائله الفرزدق. ديوانه /١٨٥، وهو من شواهد الكتاب ١/٦٠، والمقتضب ٤/١٩١، وشرح الكتاب للسيرافي ١/٣٢٩، واللباب في علل البناء ١/١٧٦.

وتأوّله المانعون على وجوه أهمُّها أنه من قبيل الشاذ، وهو مذهب سيبويه. قال: «وهذا لا يكاد يُعرف»[١]، أو أن يكون (مثلَهم) حالًا، والخبر محذوفٌ، وهو العاملُ في الحال، وبه قال المازني[٢]، المبرد[٣].

المسألة الثالثة: حكم دخول (إنَّ) على (أَنَّ).

نَسَب أبو حيَّان للفراء جوازَ دخول (إنَّ) المكسورة الهمزة على (أَنَّ) المفتوحة. قال: «ولا يجوز دخولُ (لعلَّ) على (أَنَّ)، فتقول: لعلَّ أَنَّ زيدًا قائمٌ، ولا على (كأنَّ)، فتقول كأنَّ أَنَّكَ ذاهبٌ، ولا على (لكنَّ) فتقول: لكنَّ أَنَّك منطلقٌ، خلافًا للأخفش[٤]، في إجازة ذلك في ثلاثتها، ولا دخول (إنَّ) على (أَنَّ) فتقول: إنَّ أنَّ زيدًا منطلقٌ حَقٌّ، وإنَّ أنَّك قائمٌ يُعجبني، خلافًا للفرّاء وهشام»[٥].

وأكَّد هذه النسبةَ في موضع آخرَ، قال فيه: «وقال الفرّاء: لو قال قائلٌ: أنَّك قائمٌ يُعجبني جاز أن تقول: إنَّ أنَّك قائمٌ يُعجبني»[٦].

كما نَسبها إليه المراديُّ في قوله: «وأجاز الفرّاءُ وهشامٌ دخولَ (إنَّ) المكسورةِ على (أَنَّ) المفتوحة، نحو: إنَّ أَنَّك قائمٌ تُعجبني، والصحيحُ المنعُ، وهو مذهبُ سيبويه»[٧]

وقد تتبَّعْتُ مواضع (إنَّ) و(أنَّ) في كتاب (معاني القرآن)، فلم أجد الفرّاء يذكر ما نُسِب إليه، وإنَّما ذكر جواز دخول (أَنَّ) المخفَّفةِ على (إنْ) الشرطيةِ، وعلى (إنَّ) المكسورةِ المشدَّدةِ. جاء ذلك عند وقوفه على قوله تعالى ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [يوسف آية ٢٦].

(١) الكتاب ١/٦٠.
(٢) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد /٥٤.
(٣) ينظر: المقتضب ٤/١٩١ – ١٩٢.
(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/٤٠، وفيه أجاز قياسَ (لعلَّ) على (ليت) في الدخول على (إنَّ)، ولم يذكر فيه (لكنَّ) ولا(كأنَّ).
(٥)ارتشاف الضرب ٣/١٢٨٦ – ١٢٨٧.
(٦)التذييل والتكميل ٥/١٥٥.
(٧)الجنى الداني /٤٠٩.

قال: «ولو كان في الكلام (أنْ إنْ كان قميصُه) لصلُح؛ لأنَّ الشهادةَ تُستقبلُ بـ (أنْ)، ولا يُكتفى بالجزاء، فإذا اكتفت فإنَّما ذهبت بالشهادة إلى معنى القول، كأنَّه قال: وقال قائلٌ من أهلِها، كما قال: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ﴾ [النساء آية ١١]. فذهب بالوصيةِ إلى القول، وأنشدني الكسائيُّ[١]:

وخُبِّرتمـــا أَنْ إنَّمـــا بـــينَ بيـــشةٍ ونجـــرانَ أَحْـــوى والمحـــلُّ قريـــبُ

... فأدخلَ (أنْ) على (إنَّما) وهي بمنزلتها»[٢].

وأَكد هذا الحكمَ في موضعٍ آخَرَ، عند حديثه عن جواز مجيء (أَنْ) المخفَّفَةِ قبلَ (ما). قال: «ولو أدخلتِ العربُ (أَنْ) قبل (ما)، فقيل: علمتُ أَنْ ما فيك خيرٌ، وظننتُ أنْ ما فيك خيرٌ كان صوابًا ... كما قال الشاعرُ:

وخُبِّرتُمـــا أَنْ إنَّمـــا بـــينَ بيـــشةٍ ونجـــرانَ أَحْـــوى والمحـــلُّ خَـــصيبُ

فأدخلَ (أَنْ) على (إنَّما)، فلذلك أجزنا دخولَها على ما وصفتُ لك من سائرِ الأدوات»[٣]

وقد منع سيبويهِ دخول (إنَّ) على (أَنَّ) والعكسَ. قال: «واعلم أنَّه ليس يحسنُ أنْ تليَ (إنَّ) (أَنَّ) ولا (أَنَّ) (إنَّ)؛ ألا ترى أَنكَ لا تقول: إنَّ أَنَّك ذاهبٌ في الكتاب، ولا تقول: قد عرفتُ أَنَّ إنَّكَ منطلقٌ في الكتاب»[٤].

ونَصَّ على هذا الحكم نحاةٌ، منهم: ابن السَّرَّاج[٥]، والسّيرافي[٦]، وابنُ يعيشَ[٧]، وابنُ الخبَّاز[٨]،

---

(١) البيت بلا نسبة في التذييل والتكميل ١٥٥/٥، وارتشاف الضرب ١٢٨٧/٣، وهمع الهوامع ٤٩٣/١.

(٢) معاني القرآن ٤١/٢ – ٤٢.

(٣) السابق ٢٠٧/٢.

(٤)الكتاب ١٢٤/٣.

(٥)ينظر: الأصول في النحو ١٤٢/١.

(٦)ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣٣٩/٣ و ٣٤٢.

(٧)ينظر: شرح المفصل ٥٤٤/٤.

(٨)ينظر: توجيه اللمع /٥١٤.

وابن الحاجب[١]، والمراديُّ[٢]، وابنُ عقيل[٣]، وناظر الجيش[٤]، واستثنى بعضُهم (ليت) فأجاز دخولها على (أَنَّ) من غير فصلٍ[٥]، كقول الشاعر[٦]:

فيـــا ليـــتَ أَنَّ الظـــالمينَ تلفتُـــوا فـــيُعلم مـــا بي مـــن جَـــوًى وغـــرامِ

وعلَّلُوا لعدم جواز دُخول (إنَّ) على (أَنَّ) بأنه لا يجتمع حرفان بمعنىً واحدٍ في مكان واحد. قال السيرافيّ: «لأنَّهما جميعًا للتأكيد، يجريان مُجرًى واحدًا، فكرهوا الجمعَ بينهما، كما كرهوا الجمعَ بين اللامِ وأنَّ»[٧].

المسألة الرابعة: نصب (ليتَ) و(لعلَّ) و(كأَنَّ) لأسمائها وأخبارها.

نَسَبَ أبو حيَّان للفرَّاء القولَ بنصب (ليت)، و(لعلّ)، و(كأنَّ) لأسمائها وأخبارها معًا. قال: «المشهورُ رفعُ أخبار هذه الحروفِ، وذهب ابن سلَّام في طبقات الشعراء[٨]، وجماعةٌ من المتأخرين إلى جواز نصبهِ، والكسائيّ[٩] إلى جوازه في (ليت)، وكذا في نقل عن الفرّاء، وعنه – أيضًا – في (ليت) و(كأنَّ)، و(لعلَّ)»[١٠].

وقد ألفيتُ أبا حيَّانَ ينقل في موضع آخرَ ما نسبه للفرّاء من ابن أَصْبَغ[١١].

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٥٧١/٢.
(٢) ينظر: الجنى الداني /٤٠٩.
(٣) ينظر: المساعد ٣٢٩/١.
(٤) ينظر: تمهيد القواعد ١٣٧٢/٣.
(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣٩/٢، والمساعد ٣٣٠/١، وتمهيد القواعد ١٣٧٢/٣.
(٦) لم أهتد لقائله، وهو في شرح التسهيل ٣٩/٢، والتذييل والتكميل ١٥٥/٥، والجنى الداني /٤٠٨، وتمهيد القواعد ١٣٧٢/٣.
(٧) شرح كتاب سيبويه ٣٤١/٣، وينظر: شرح المفصل ٥٤٤/٤.
(٨) ينظر: طبقات فحول الشعراء ٧٨/١.
(٩) ينظر: البديع في علم العربية ٥٦٤/١.
(١٠) ارتشاف الضرب ١٢٤٢/٣.
(١١) هو إبراهيمُ بنُ عيسى بن محمد بن أَصْبَغ، المعروف بابن المناصف، النحويُّ القرطبي، ثم الإفريقي مولدًا ونشأةً، أخذ عن أبي ذر الخشني، وتوفي سنة ٦٢٧هـ. ينظر: البلغة /٦٠، وبغية الوعاة ٤٢١/١.

قال: «نقل ابنُ أصبغ أنَّ مذهبَ الجمهور أنَّه لا يجوز نصبُ الاسمينِ بعد شيءٍ من هذه الحروفِ، وأجازه الفرَّاءُ في (كأنَّ)، و(لعلَّ)، و(ليت)»[١].

وهذا الذي نسبه أبو حيَّان للفراء قد نسبه إليه من قبلهِ نحاةٌ، منهم: ابنُ يعيشَ[٢]، والرضيّ[٣]، وابن مالك[٤]، كما نسبها إليه من بعده ناظرُ الجيش[٥].

وقد تتبّعتُ مواضعَ هذه الحروف في (معاني القرآن) فلم أجدِ الفراءَ يذكرُ (لعلَّ) ولا (كأنَّ)، وإنَّما كان حديثهُ خاصًا بـ (ليت)، إذا وقع ضمير العماد بين معموليها. قال: «ويجوزُ النصبُ في (ليت) بالعماد، والرفعُ لمن قال: ليتكَ قائمًا، أنشدني الكسائيُّ[٦]:

ليتَ الشبابَ هو الرجيعَ على الفتى والشيبَ كان هو البديء الأولُ

ونصب في (ليت) على العماد، ورفع في (كان) على الاسم، والمعرفةُ والنكرةُ في هذا سواءٌ»[٧]

وقد التمس ابنُ يعيش له في ذلك عذرًا، وهو أنَّ (ليت) تحملُ معنى (أتمنى) فعملت عمله. قال: «وقد أجاز الفراءُ أَنْ تنصبَ لها الاسمين جميعًا، فقال:: ليت زيدًا قائمًا، على معنى (ليت)، فكأنَّه قال: أتمنَّى زيدًا قائمًا، أو تمنَّيتُ زيدًا قائمًا، كأنه يلمحُ الفعلَ الذي نابَ الحرف عنه فيُعْمِلُه»[٨].

ولا أرى هذا الالتماسَ في محلِّه؛ لأَنَّ هذا يُفضي إلى أن تعملَ بقيةُ الحروفِ النصبَ في الجزأين، لأنها كـ (ليت) تعمل بالحمل على معاني الأفعال، فكأنَّ بمعنى أُشَبِّه، ولعلَّ بمعنى أترجَّى.

---

(١) التذييل والتكميل ٥/٢٦.
(٢) ينظر: شرح المفصل ٤/٥٦٨.
(٣) ينظر: شرح الكافية ٤/٣٣٤.
(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/٩.
(٥) ينظر: تمهيد القواعد ٣/١٢٩٦.
(٦) البيت بلا نسبة في: شرح التسهيل ٢/٩، وشرح الكافية الشافية ١/٥١٦، والجنى الداني /٤٩٣.
(٧) معاني القرآن ١/٤١٠.
(٨) شرح المفصل ٤/٥٦٨.

ونَقَلَ بعضُ النحاةِ أَنَّ بعضَ الكوفيين أجازوا أنْ تنصبَ (إنَّ) وسائرُ أخواتِها الجزأين[١]، وقيل: سُمِع هذا من بعض العرب[٢]. وقال ابنُ سلَّام: هي لغةُ رؤبةَ وقومهِ[٣]، وساقوا لذلك شواهدَ عديدةً، منها قول الشاعر[٤]:

يا ليتَ أيامَ الصِّبا رواجعا

وقول الشاعر[٥]:

كـــأَنَّ أُذنيـــهِ إذا تـــشوَّفا قادِمـــةً أو قَلَمًـــا مُحَرَّفـــا

وقول الشاعر[٦]:

إذا اسـودَّ جُـنحُ الليـلِ فلتـأتِ ولـتكُنْ خُطـاكَ خِفافًـا إنَّ حُراسَـنا أُسْـدا

ومن شواهده – أيضًا – ما جاء في الحديث «إنَّ قعرَ جهنمَ لسبعين خريفًا»[٧].

وخرَّج المانعونَ هذه الشواهدَ بما يمنعُ عمل هذه الحروفِ الناسخة في الجزأين؛ فجعلوا الشاهدَ الأوَّلَ على حذف فعل ناسخ، والمنصوب هو الخبر، والتقدير: كانتْ رواجعَ[٨]، وجعلوا الشاهدَ الثانيَ منصوبًا بفعل مضمر، والتقدير: يُخلقان قادمةً، أو

١)ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٣٤/٤، وشرح الكافية الشافية ١١٨/١ و ٥١٦/١، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣١٠/٢.
٢)ينظر: شرح التسهيل ١٠/٢، وهمع الهوامع ٤٩٠/١.
٣)ينظر: طبقات فحول الشعراء ٧٨/١، وهمع الهوامع ٤٩٠/١.
٤)للعجاج، وهو من شواهد الكتاب ١٤٢/٢، والأصول في النحو ٢٤٨/١، والمفصل /٤٠٠، وشرح الكافية للرضي ٣٣٤/٤.
٥)للراجز محمد بن ذؤيب اليماني في شرح الكافية الشافية ١١٨/١، وبلا نسبة في: الخصائص ٤٣٢/٢، وشرح التسهيل ٩/٢، وشرح الكافية ٣٣٥/٤.
٦)منسوب لعمر بن ربيعة في التذييل والتكميل ٢٧٨/٤، والجنى الداني /٣٩٤، وبلا نسبة في: شرح التسهيل ٩/٢، ومغني اللبيب /٥٥.
٧)المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري ٦٣١/٤.
٨)ينظر: شرح التسهيل ٩/٢، وشرح الكافية ٣٣٤/٤، وتمهيد القواعد ١٢٩٧/٣.

يُحاكيان[١]، بينما جعلوا الشاهدَ الثالثَ منصوبًا على الحالية، والتقدير: تجدهم أُسْدًا، أو تلقاهم أُسْدًا[٢].

وأمَّا الحديث فحملوه على أنَّ (قعر) مصدرُ قَعَرتَ الشيءَ إذا بلغتَ قعرَه، وهو اسمُ إنَّ، و(لسبعين خريفًا) ظرف مخبرٌ به؛ لأنَّ طروفَ الزمان تأتي خبرًا للمصادر[٣].

المسألة الخامسة: أصل (لكنَّ).

نَسَبَ أبو حيَّان للفرّاء القولَ بتركيب (لكنَّ) من (لكنْ) (وأَنَّ). قال: «و(ولكنَّ) بسيطةٌ عند البصريين، منتظمةٌ من خمسةِ أَحرفٍ، مُرَكَّبةٌ عند الفراء من (لكنْ) و(أنَّ)، فطُرِحت همزةُ (أنَّ) وسقطت نون (لكنْ)، حيث استقبلت ساكنًا»[٤].

وما نسبه إليه أبو حيّان نسبه إليه كذلك المراديُّ[٥]، وابنُ هشام[٦]، والسُّيوطيُّ[٧].

وما نُسب للفراء ليس دقيقًا؛ لأنَّه لم يذكر في معانيه أنَّ (لكنَّ) مركبةٌ من (لكنْ) المخفّفة و(أنَّ)، وإنَّما ذكر أنَّ الأصلَ فيها (إنَّ)، ثم زيدتْ عليها لامٌ وكافٌ، كما زيدت الهاء في (هذا). قال: «وإنَّما نصبت العربُ بها إذا شُدِّدتْ نونُها؛ لأنَّ أصلها: إنَّ عبدالله قائمٌ، فزيدت على (إنَّ) لامٌ وكافٌ، فصارتا جميعًا حرفًا واحدًا ... والحرف قد يُوصل من أوّله وآخره، فممّا وُصِل من أوّلهِ (هذا) و(هاذاك)، وُصِل بـ

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/١٠، ومغني اللبيب /٢٥٥.
(٢) ينظر: شرح المفصل ١/٢٦١، وشرح الكافية ٢/٣٣٤، والهمع ١/٢٩١.
(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/١٠.
(٤) ارتشاف الضرب /١٢٣٨، وينظر: التذييل ٥/١٠.
(٥) ينظر: الجنى الداني /٦١٧.
(٦) ينظر: مغني اللبيب /٣٨٤.
(٧) ينظر: همع الهوامع ١/٤٨٥.

(ها) من أوّلِهِ. وممّا وُصِل من آخره قوله: ﴿إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون آية ٩٣]. وقوله: لتذهبَنَّ، ولتجلسنَّ، وُصِل من آخره بنون وبـ (ما)»[١].

وقد اختلف النحاةُ في أصل (لكنَّ)، فذهب البصريون[٢] إلى أنَّها بسيطةٌ، وأنَّها منتظمةٌ من خمسةِ أحرفٍ، ووافقهم بعضُ المتأخرين[٣]. وذهب الكوفيون إلى أنَّها مركبةٌ[٤]، ووافقهم السهيليُّ[٥]، وابنُ يعيش[٦]، ثم اختلفوا من أيِّ شيءٍ رُكِّبت؟ فالكوفيون على أنَّها مركبةٌ من (لا) و(إنَّ) والكافُ زائدةٌ، والسهيليُّ على أنَّها مركَّبةٌ من (لا) و(إنَّ) والكاف التشبيهيَّة[٧].

وردَّ العكبريُّ القولَ بالتركيب. قال: «وهذا ضعيفٌ جدًّا؛ لأنَّ التركيبَ خلافُ الأصلِ، ثم هو في الحروف أبعدُ في وسط الكلمة، وحذفُ الهمزة في مثلِ هذا يحتاجُ إلى دليلٍ قطعيّ»[٨].

وكذلك صنع ابنُ الخباز في قوله: «وهذا تحكُّمٌ يعسرُ إقامةُ دليلِهِ»[٩]. وأكَّد ذلك الرضي في قوله: «ولا يخفى أثرُ التكلُّفِ فيما قالوا»[١٠].

المسألة السادسة: منع إعمال صيغ المبالغة.

نَسَب أبو حيَّان للكوفيين عامةً منعَ إعمال صيغ المبالغة، ونَصَّ على أَنّهم يرون أن المفعول بعدها على إضمار فعل يُفسِّره المثال أو الصيغة. قال: «واختلف

(٨)معاني القرآن ١/٤٦٦.
(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٢٣٧، والتذييل والتكميل ٥/١٠، والجنى الداني /٦١٧، ومغني اللبيب /٣٨٤، وهمع الهوامع ١/٤٨٥.
(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ٤/٣٧٢ والجنى الداني /٦١٨، وشرح الأشموني ١/٢٩٦.
(٣) ينظر: شرح المفصل ٤/٢٦١، واللباب في علل البناء ١/٢٠٦، وتوجيه اللمع لابن الخباز /١٤٩، وشرح الكافية ٤/٣٧٢.
(٤) ينظر: نتائج الفكر /٢٠٠.
(٥) ينظر: شرح المفصل ٤/٥٦١.
(٦) ينظر: نتائج الفكر /٢٠٠.
(٧) اللباب في علل البناء ١/٢٠٦.
(٨) توجيه اللمع /١٤٩.
(٩) شرح الكافية ٤/٣٧٢.

النحاةُ فيما كان من هذه الأمثلةِ الخمسةِ متعدّيًا فعلُه، فذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز إعمال شيءٍ منها في المفعول، وإنْ وُجِدَ مفعولٌ بعدها فهو على إضمار فعلٍ يُفسِّره المثال، وأنَّ ذلك المفعول لا يجوز تقديمُه على المثال المذكور؛ فلا يجوز عندهم: هذا زيدًا ضروبٌ»[(١)].

وقد ألفيتُه يخصُّ هذا الرأيَ بالفرّاء نقلًا عن أبي بكر بن السرَّاج في كتابه تذكرة النحاة. قال: «قال أبو بكر: أَنا ضاربٌ زيدًا لا خلافَ أنَّ (زيدًا) منصوبٌ بضارب، وأنَّ تقديمَه جائزٌ ... وأنا ضَرَّابٌ، أو ضروبٌ، أو مِضْرابٌ، أو فَعيلٌ، أو فَعِلٌ، فزيدٌ منصوبٌ بهذه الأمثلةِ من قول سيبويه، وتقديمُ ذلك جائزٌ عنده. ومن قول الفرّاء بمضمرٍ، وتقديمه غيرُ جائزٍ»[(٢)].

وما في (معاني القرآن) يدفع ما نُسب إليه؛ لأننا لا نجدُ الفرّاءَ فيه ينصُّ على أنَّ عملها بإضمار فعلٍ، كما نُسِب إليه، وإنما نَصَّ على أن عملها بأمثلة المبالغة نفسِها، بيدَ أنّه عادَ وخَصَّ ذلك بالضرورة. جاء ذلك عند وقوفه على قراءة جمزة (لِبِثين) من غير ألف[(٣)] في قوله تعالى: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحۡقَابٗا﴾ [النبأ آية ٢٣]. قال: «ولو قلتَ هذا طَمعٌ فيما قبلك كان جائزًا، وقال لبيد[(٤)]:

أو مِسْحَلٌ عَمِلٌ عِضَادةَ سَمْحَجٍ ... بَسَرَاتِها نَدَبٌ لَه وكُلُومُ

فأوقع (عَمِلٌ) على العِضادة، ولو كانت عاملًا كان أبين في العربية، وكذلك إذا قلتَ للرجل: ضَرَّابٌ، وضروبٌ، فلا توقعْنَهما على شيءٍ؛ لأنَّهما مدحٌ، فإذا احتاج الشاعرُ إلى إيقاعِها فَعَل، أنشدني بعضُهم[(٥)]:

---

(١) ارتشاف الضرب ٢٢٨٣/٥.

(٢) تذكرة النحاة /٦٩٥.

(٣) ينظر: معاني القراءات للأزهري ١١٦/٣.

(٤) ديوان لبيد /١٠١، والرواية فيه: أو مِسْحَلٍ سَنِقٍ. وهو من شواهد الكتاب ١١٢/١، وتهذيب اللغة ٢٥٦/٢، وخزانة الأدب ٢٤١/٢، وفيه: المِسحل: الحمار الوحشي، والعِضادة: الجنب، وسَمْحج: الأتان الطويلة، وسراتها: أعلاها، ونَدَب: أثر، وكلومٌ: جراحات.

(٥) لم ينسب لقائل، وأوله: من الزُّعْب لم يَضْرِب عدوًّا بسيفه. وهو في: تهذيب اللغة ٨٩/٢، واللسان ٤٤٩/١، وتاج العروس ١٧/٣.

وبالفأسِ ضَرَّابٌ رؤوسَ الكرانفِ»[١].

والذي دعاه في آخر حديثه إلى القول بعملها في الضرورة، أنها صفاتٌ ليست جاريةً على الفعل، كي تعمل عملَه، وإنَّما هي جارية مُجرى الأسماءِ التي يُمدح بها ويُذم[٢].

وإعمالُها قولُ سيبويه[٣]، وأصحابه[٤]، وتعمل – عندهم – بشروط عملِ اسم الفاعل[٥]، وحجّتُهم في ذلك السماعُ، والحملُ على أصلها، وهو اسمُ الفاعل[٦]، وأكثرها عندهم استعمالًا وعملًا هي فَعَّال، وفَعُول، ومِفْعال، وأقلُّها فعيلٌ وفَعِلٌ[٧].

وأوردوا لعملها شواهد، منها قول الشاعر[٨]:

أَخـا الحـربِ لبَّاسًـا إليهـا جلالَهـا ولـيسَ بـولَّاج الخوالِـفِ أَعْقـلا

ويقول الشاعر[٩]:

ضـروبٌ بنـصْلِ السيفِ سُوقَ سِمانِها إذا عَـدِموا زادًا فإنَّـك عـاقرُ

وبقول العرب: «إنَّه لمِنْحارٌ بوائكَها»[١٠]، وبقول الشاعر[١١]:

فتاتـانِ أَمَّـا منهمـا فـشبيهةٌ هِـلالًا وأخـرى منهمـا تُـشبه البـدرا

---

(٦) معاني القرآن ٢٢٨/٣.

١)ينظر: تمهيد القواعد ٢٧٤٥/٦.

٢)ينظر: الكتاب ١١٠/١ – ١١١، وشرح قطر الندى /٢٧٦.

٣)ينظر: شرح قطر الندى ٢٧٦.

٤)ينظر: شرح التصريح ١٤/٢.

٥)ينظر: شرح قطر الندى /٢٧٦.

٦)ينظر: شرح شذور الذهب /٥٠٦.

٧)قائله الفُلاخ المنقريّ، نسبه إليه الكتاب ١١١/١، وشرح المفصل ٨٦/٤، وبدون نسبة في المقتضب ١١٣/٢، وشرح التسهيل ٧٩/٣، والتذييل ٣١٢/١٠.

٨)قائله أبو طالب بن عبدالمطلب، نسبه إليه الكتاب ١١١/١، والمفصل للزمخشري /٦٨٦، وبلا نسبة في المقتضب ١١٤/٢، والأصول في النحو ١٢٤/١، واللباب في علل البناء ٤٤٦/١.

٩)الكتاب ١١٢/١. والبوائك: جمع بائكة وهي السمينة من الإبل. شرح المفصل ١١٦/٢.

١٠)قائله عبدالله بن قيس الرقيات في المقاصد النحوية ١٤٢٦/٣، وبلا نسبه في شرح التسهيل ٨١/٣، والتذييل ٣١٣/١٠، وتوضحي المقاصد ٨٥٦/٢.

ويقول الشاعر[١]:

حَـــذِرٌ أمـــورًا لا تُخـــافُ وآمِـــنٌ مـــا لـــيسَ مُنْجيَـــهُ مـــن الأقـــدارِ

وهي شواهدُ كفيلةٌ بجواز عملِها عملَ اسمِ الفاعل، على نحوِ ما قرَّر سيبويه وأصحابه.

المسألة السابعة: مجيء (لمَّا) بمعنى (إلَّا)

نَسَبَ أبو حيَّان للفرَّاء القولَ بعدم صحّةِ مجيءِ (لمَّا) بمعنى (إلَّا) في غير القسم. جاء ذلك عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود آية ١١١]. قال: «وقال الفرَّاء: أَمَّا مَن جعل (لمَّا) بمعنى (إلَّا) فإنه وَجْهٌ لا نعرفُه، وقد قالت العرب مع اليمين: بالله لمَّا قمتَ عنا، وإلَّا قمتَ عنَّا، فأمَّا في الاستثناء فلم ننقله في شعرٍ؛ ألَا ترى أنَّ ذلك لو جاز لَسُمع في الكلام: ذهبَ الناسُ لمَّا زيدًا؟»[٢].

ثُمّ أردفَ ذاكرًا أنَّ القولَ بمجيء (لمَّا) بمعنى (إلَّا) هو ما حكاه الخليلُ وسيبويهِ والكسائيُّ. قال: «وكونُ (لمَّا) بمعنى (إلَّا) نقله الخليلُ، وسيبويه، والكسائيُّ»[٣].

ويندفع ما نسبه للفرَّاء بما جاء في معانيه، إذ ذكر أنَّ (لمَّا) تقعُ بمعنى (إلَّا) مع (إنْ) خاصةً، ممَّا ينفي عنه القولَ بعدمِ صحةِ مجيئها بمعنى (إلَّا) في غير القسم. جاء ذلك عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس آية ٣٢]. قال: «والوجهُ الآخرُ من التثقيل أن يجعلوا (لمَّا) بمنزلة (إلَّا) مع (إنْ) خاصةً، فتكون في مذهبها بمنزلة (إنَّما)، إذا وضعت في معنى (إلَّا)»[٤].

---

(١) لأبي يحيى اللاحقي في المقاصد النحوية ١٤٢٧/٣، وبلا نسبة في المقتضب ١١٦/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٤٣/١، واللباب ٤٤٢/١.

(٢)البحر المحيط ٢٦٨/٥.

(٣)السابق ٢٦٨/٥

(٤)معاني القرآن ٣٧٧/٢.

كما نَصَّ على ذلك عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق آية ٤]، ناسبًا هذا الاستعمال إلى هذيل. قال: «قرأها العوامُ (لمَّا)، وخفَّفها بعضُهم، ولا نعرفُ جهةَ التثقيل، ونرى أنَّها لغةُ هُذيلَ، يجعلون (إلَّا) مع (إنْ) المخفَّفة (لمَّا)، ولا يُجاوزنَ ذلك، كأنَّه قال: ما كلُّ نفس إلَّا عليها حافظ»[(١)].

وتجيء (لمَّا) بمعنى (إلَّا) في موضعين هما:

١- بعد (إنْ) النافيةِ، كما في الآية السابقة[(٢)].

٢- بعد القسم، كقولهم: عَمْرَك اللهَ لمَّا فعلتَ كذا، وأُنشدُكَ اللهَ لمَّا فعلتَ، أي: إلَّا فعلتَ[(٣)]، وعليه قولُ الشاعر[(٤)]:

قالتْ لـه باللهِ ياذا البُرْدَيْن ... لمَّا غَنِثْتَ نفسًا أو اثنين

وأنكرَ الجوهريُّ هذا الموضعَ. قال: «وقولُ مَن قال (لمَّا) بمعنى (إلَّا) فليس يُعرف في اللغة»[(٥)]، ورَدَّ قولَه ابنُ هشام بعد أن ذكر البيت بقوله: «وفيه ردٌّ لقول الجوهريّ إنَّ (لمَّا) بمعنى إلَّا غيرُ معروفٍ في اللغة»[(٦)]. وعَلَّقَ أبو حيَّان على الموضعَين بقوله: «وهي قليلةُ الدورِ في الكلام، فينبغي أنْ يُقتصرَ فيها على التركيبِ الذي وقعتْ فيه»[(٧)].

المسألة الثامنة: أصل (إلَّا).

(١) معاني القرآن ٢٥٤/٣.

(٢) ينظر: معاني القراءات للأزهري ١٣٨/٣، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب /١٠١، وهمع الهوامع ٢٩١/٢.

(٣) ينظر: معاني القراءات للأزهري ١٣٨/٣، والإنصاف للأنباري ١٩٦/١، ومغني اللبيب /٣٧٠.

(٤) لم ينسب لقائل في جمهرة اللغة لابن دريد ٤٢٨/١، وشرح التسهيل ٢٨/١، وارتشاف الضرب ١٧٩٤/٤، والجنى الداني /٥٩٣. والغَنثُ كناية عن الجماع. اللسان ٢٧٣/٢.

(٥) الصحاح ٥٠٣٣/٥.

(٦) مغني اللبيب /٣٧٠.

(٧)ارتشاف الضرب ١٥٥٣/٣.

نَسَبَ أبو حيّان للفرّاء القولَ بتركيب (إلَّا) من (أنْ) المخفَّفة (ولا)، عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس آية ٣٢]. قال: «وهذا أخذه من قول الفرّاء في (إلَّا) في الاستثناء أنَّها مركبةٌ من (إنْ) و (لا)، إلَّا أنَّ الفرّاء جعل (إنْ) المخفَّفةَ من الثقيلة، وما زائدة»[(١)].

ونقل أنَّ القولَ هذا قد عزاه السِّيرافي للفرّاء. قال: «هذا المذهبُ عزاه السِّيرافي إلى الفراء، وهو أنَّ (إلَّا) مركبةٌ من (لا) ومن (إنْ) مخفَّفة من (إنَّ)»[(٢)].

وعند السِّيرافي ما يؤكد ما قاله أبو حيَّان. قال: «وقال الفرَّاء: (إلَّا) أُخذت من حرفين، (إنْ) التي تنصبُ الأسماءَ ضُمّتْ إليها (لا)، ثم خُفِّفت فأُدغمت النونُ في اللام فصارت (إلَّا)، فأعملوها فيما بعدها عملين، عملَ (إنَّ) فنصبوا بها، وعملَ (لا) فجعلوها عطفًا»[(٣)].

كما عزاه للفرّاء نحاةٌ منهم: النحاس[(٤)]، و مكيُّ بن أبي طالب[(٥)]، والأنباريُّ[(٦)]، والسُّيوطي[(٧)].

ويُعارضُ هذه النسبةَ للفرَّاء ما جاء في كتابه المعاني من أَنَّها مركّبةٌ من (إنْ) النافية و(لا)، وليست من (إنْ) المخفَّفة و(لا)، كما نُسِب إليه آنفًا. قال: «ونرى أنَّ قولَ العرب (إلَّا) إنَّما جمعوا بين (إنْ) التي تكون جَحْدًا، وضمُّوا إليها (لا)، فصارا جميعًا حرفًا واحدًا، وخَرَجا من حدِّ الجحد إذ جُمعتا فصارا حرفًا واحدًا»[(٨)].

وفي رأي الفرَّاء هذا دليلٌ على أنَّ ناصبَ المستثنى ليس (إنْ) المخفَّفة التي رُكِّبت مع (لا)، كما نَسَبَهُ إليه بعضُ النحاة[(٩)]، بل إنَّ الناصبَ عنده هو الخلافُ.

---

(١) البحر المحيط ٦٣/٩، وينظر: التذييل والتكميل ٢٣٣/٢.
(٢) التذييل والتكميل ١٨٧/٨.
(٣) شرح كتاب سيبويه ٦٢/٣.
(٤) ينظر: إعراب القرآن ٢٥٠/٣.
(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٥٥١/٢.
(٦) ينظر: الإنصاف ٢٦١/١.
(٧) ينظر: همع الهوامع ٢٥٣/٢.
(٨) معاني القرآن ٣٧٧/٢.
(٩) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسِّيرافي ٦٢/٣، والإنصاف ٢٦١/١، والجنى الداني /٥١٧.

يؤيّدُ ذلك ما قاله عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود آية ٤٣]. قال: «فمَنْ في موضع نصب؛ لأَنَّ المعصومَ خلافٌ للعاصم، والمرحومُ معصومٌ»[١].

وعند قوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ * إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الليل الآيتان ١٩ – ٢٠]. قال: «ونصب الابتغاء من جهتين: من أن تجعلَ فيها نيةَ إنفاقه ما ينفقُ إلَّا ابتغاء وجه ربّه. والآخر: على اختلاف ما قبلَ إلَّا وما بعدها، والعرب تقولُ: ما في الدار أحدٌ إلَّا أكلبًا وأحمرةً»[٢].

و(إلَّا) حرفٌ معناه الاستثناء، ولفظه موضوع لذلك[٣]، وأكثرُ النحاةِ حكموا ببساطته[٤]، وأمَّا تركيبُه فضُعِّفَ من جهاتٍ عدّةٍ، أهمُّها أنه خلافُ الأصل، ولا يُصار إليه إلَّا للضرورة[٥]، وأنَّه لو صَحَّ لم يصحّ نصبُ ما بعدَه على الاستثناء؛ لأن المعنى حينها قد تغيَّر، وكلُّ تركيبٍ يتغيّرُ معه المعنى يتغيرُ معه الحكمُ، كتركيب (إذما) و(حيثما)، فإنَّه أحدثَ معنى المجازاة، بعد أن كانتا للإضافة[٦].

المسألة التاسعة: القول باسميَّة (رُبَّ).

نَسَبَ أبو حيَّان للكوفيين القولَ باسميَّة (رُبَّ)، ونقل عن ابن الطراوة نسبة القول باسميتها للفرَّاء أيضًا. قال: «(رُبَّ) عند البصريين حرفٌ، وعند الكوفيين وابنِ الطراوة[٧] اسمٌ، وفي الإفصاح: قال الفرَّاءُ وجماعةٌ من الكوفيين: إنَّ (رُبَّ) اسمٌ معمولة لجوابها كـ (إذا) أو (حين) في الظروف»[٨].

(١) معاني القرآن ٢/١٥.
(٢) السابق ٣/٢٧٣.
(٣) ينظر: وصف المباني /٨٥.
(٤) ينظر: جواهر الأدب /٤٧٦.
(٥) ينظر: السابق /٤٧٩.
(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٧٩.
(٧) ينظر: أمالي السهيلي /٧٢، والمساعد ٢/٢٨٤.
(٨) ارتشاف الضرب ٤/١٧٣٧.

وقال في موضع آخر، شارحًا كلامَ ابنِ مالك في التسهيل: «وقوله وليست اسمًا خلافًا للكوفيين، هكذا نقلَه عنهم غيرُه، ووافقهم على ذلك ابنُ الطراوة، فهي عندهم اسمٌ مبنيٌّ يُحكم على موضعه بالإعراب كسائر الأسماء»[١].

وهذا الذي نَسَبه للكوفيين قد نسبه إليهم من قبله الأنباريُّ[٢]، وابنُ الخبَّاز[٣]، وابنُ مالك[٤].

وتعميمه القول بنسبة هذا الرأي للكوفيين يفضي إلى أَنَّ الفرَّاء قد قال به أيضًا، وهو ما يُعارض بما جاء في معانيه من كونها أداةً لا اسمًا. جاء ذلك عند حديثه عن (هيهات) في قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون آية ٣٦]. قال: «فإذا وقفتَ على (هيهات) وقفتَ بالتاء في كلتيهما؛ لأنّ من العرب من يخفضُ التاء، فدلَّ ذلك على أنَّها ليست بهاء التأنيث ... ومنهم مَن يقف على الهاء؛ لأنّ من شأنه نصبها فيجعلها كالهاء ... فإنَّ نصبَها كنصب قوله: قمتُ ثُمَّتَ جلستُ، وبمنزلة قول الشاعر[٥]:

ماويَّ بَلْ رُبَّتَما غادَةٍ شَعْواءَ كاللذْعَةِ بالميسَمِ

فنصبُ (هيهاتَ) بمنزلة هذه الهاء التي في (رُبَّتَ)؛ لأنَّها دخلت على (رُبَّ) وعلى (ثُمَّ) وكانا أداتين، فلم يغيِّرهما عن أداتِهما فنُصبا»[٦].

ومصطلح الأداة التي ذكره الفرّاءُ يُرادف مصطلحَ حروفِ المعاني عند البصريين[٧]. يقول عبدالله الطوال (ت ٢٤٣هـ)، وهو من أصحاب الكسائيّ: «الأداة ما جاءت لمعنى ليس باسمٍ ولا فعلٍ»[٨].

---

١)التذييل والتكميل ٢٧٨/١١.
٢)ينظر: الإنصاف ٨٣٢/٢.
٣)ينظر: توجيه اللمع /٢٣٢.
٤)ينظر: شرح التسهيل ١٧٤/٣.
٥)قائله ضمرة النهشلي في المقاصد النحوية ١٢٦٢/٣، وهو بلا نسبة في الانصاف ١٠٥/١، وتوجيه اللمع /٢٣١، وشرح المفصل ٤٨٨/٤، وشرح الكافية ٢٤١/٤.
٦)معاني القرآن ٢٣٦/٢.
٧)ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو /٢٠٧.
٨)الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل للبطليوسي /٧٦.

وبين البصريين والكوفيين عدا الفرّاء خلافٌ في نوع (رُبَّ)، فذهب البصريونَ[١] إلى أنَّها حرفٌ، مستدلين بأنَّه لا شيءَ فيها من علامات الاسم، ولا من علامات الفعل، وأنها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحروف[٢].

وذهب الكوفيون[٣]، ووافقهم ابنُ الطراوة[٤]، والسهيليُّ[٥]، والرضيّ[٦] إلى أنَّها اسمٌ، واستدلوا[٧] على ذلك بأنّها حُملت على نظيرتها (كم)، إذ هي للتقليل و(كم) للتكثير، ولمخالفتها حروف الجرّ في أنَّها لا تقع إلَّا في الصدر، وحروف الجرّ لا تقع في صدر الكلام، وبأنَّها لا تعمل إلَّا في نكرة، وحروفُ الجرّ تعمل في النكرات والمعارف، وبأنَّها لا تعمل إلَّا في نكرة موصوفة، وحروف الجر تعمل في النكرة الموصوفة وغيرها، وبأنَّه لا يجوز إظهارُ الفعل الذي تتعلَّقُ به بخلاف سائر حروف الجرّ.

ورجَّح ابنُ مالك حرفيَّتَها في قوله: «وليست اسمًا خلافًا للكوفيين، والأخفش في أحد قوليه، بل هي حرفُ تكثير وفاقًا لسيبويه، والتقليل بها نادرٌ»[٨]، وأيَّده أبو حيَّان[٩]، والمراديُّ[١٠]، وناظر الجيش[١١].

ويؤيّدُ هذا الاختيارَ أنَّ (رُبَّ) لا تعني شيئًا إلَّا إذا رُكِّبتْ مع غيرها، كما هي الحال في سائر الحروف، وأنّه لا يصحُّ دخول حرف الجرّ عليها، ولا تقبل شيئًا من علامات الاسم والفعل.

---

(١) ينظر: الإنصاف ٨٣٢/٢، والبسيط في شرح الجمل ٨٦٠/٢، والجنى الداني /٤٣٨، وائتلاف النصرة /١٤٤.

(٢) ينظر: الانصاف ٨٣٣/٢، وائتلاف النصرة /١٤٥.

(٣) ينظر: الإنصاف ٨٣٣/٢، وتوجيه اللمع /٢٣٢، وشرح المفصل ٤٨٢/٤، والبسيط ٨٦٠/٢، والجنى الداني /٤٣٩، وائتلاف النصرة /١٤٤.

(٤) ينظر: أمالي السهيلي /٧٢، والمساعد ٢٨٤/٢.

(٥) ينظر: أمالي السهيلي /٧٢.

(٦) ينظر: شرح الكافية ٢٨٨/٤.

(٧) ينظر: الإنصاف ٨٣٢/٢، وائتلاف النصرة /١٤٤.

(٨)شرح التسهيل ١٧٤/٣.

(٩)ينظر: البحر المحيط ٤٦٢/٦.

(١٠)ينظر: الجنى الداني /٤٣٩.

(١١)ينظر: تمهيد القواعد ٣٠١٩/٦.

المسألة العاشرة: القول باسميَّة (نِعْمَ و بِئْسَ).

نَسَبَ أبو حيَّان للفرَّاء القولَ باسميَّة (نِعْمَ و بِئْسَ). قال – تحت باب نعم وبئسَ – : «الخلاف فيهما على طريقتين، أحدهما أنَّ مذهبَ البصريين والكسائيّ أنَّهما فعلانِ، وذهبَ الفرَّاءُ وكثيرٌ من الكوفيين إلى أنَّهما اسمانِ، وعلى هذه الطريقةِ ذكر أكثرُ أصحابنا الخلافَ فيهما»[(١)].

وقد سبق ابنُ مالكٍ أبا حيَّان في عزو القولِ باسميَّةِ (نِعْمَ و بِئْسَ) للفرَّاء[(٢)]، وعزاها له من بعده ابنُ هشام[(٣)]، وابنُ عقيل[(٤)]، والأشمونيُّ[(٥)]، والأزهريُّ[(٦)].

ولعلَّ هذه النسبةَ قد دخلت عليهم من قول ابن الشجريّ: «أجمع البصريون من النحويين على أنَّ (نِعْمَ و بِئْسَ) فعلان، وتابعهم عليُّ بن حمزةَ الكسائيّ، وقال أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء: هما اسمان، وتابعه أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب وأصحابه على اسميّتهما، وإن كان لهما لفظُ الفعل الماضي؛ وذلك لأنَّهما نُقلا إلى المدح والذَّمّ عن النّعمة والبؤس، اللذين يكون فيهما نعم وبئس فعلين ... واحتجَّ الفرَّاء بقول العرب: ما زيدٌ بنعمَ الرجل، وبقول حسَّان بن ثابت[(٧)]:

ألستُ بنعمَ الجارِ يُؤلِفُ بيتَه ... أخا قِلَّةٍ أو مُعْدِمَ المالِ مُصْرِما

وبقول بعضِ فصحاءِ العرب: نعم السيرُ على بئسَ العير ... وقال أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباريّ: سمعتُ أحمد بن يحيى يَحكي عن سلمةَ بن عاصم عن الفرَّاء: أنَّ أعرابيًا بُشِّر بابنةٍ ولدت له، فقيل له: نعم الولدُ هي! فقال: واللهِ ما هي بنعم الولد، نصرُها بكاءٌ، وبِرُّها سرقةٌ»[(٨)].

(١) ارتشاف الضرب ٤/٢٠٤١، وينظر التذييل ١/٧٠.
(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣/٥.
(٣) ينظر: أوضح المسالك ٣/٢٣٩.
(٤) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/١٦٠.
(٥) ينظر: شرح الأشموني ٢/٢٧٥.
(٦) ينظر: شرح التصريح ١/٣٤.
(٧) من شواهد الإنصاف ١/٨١، وأسرار العربية /٩٠، وشرح المفصل ٤/٣٨٩.
(٨) أمالي ابن الشجريّ ٢/٤٠٤ – ٤٠٥.

ورُبَّما اطلع أبو البركات الأنباريّ على نص ابن الشجريّ السابقِ، فجعل هذه المسألةَ مسألةَ خلافٍ بين البصريين والكوفيين في كتابه الإنصاف[١]، ثم حملها إلى كتابه أسرار العربية[٢]، والكتابان لهما من الفضلِ والذيوعِ ما يُسَهّلُ شيوعُ ما فيهما، فتناقلَ العلماءُ هذه المسألة، ونسبوا للفرَّاء ما ذكرناه آنفًا.

وما في كتابه (معاني القرآن) يُعارض ما نُسِب إليه؛ لأنَّنا وجدناه يؤكّد في مواضعَ عديدةٍ على أنهما فعلانِ، موافقًا في ذلك رايَ البصريين، جاء ذلك عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف آية ٥٠]. قال: «يُريد إبليسَ وذرِّيته، ولم يقلْ بئسوا ... والعربُ تُوحّدُ (نعم وبئس) وإن كانتا بعد الأسماء، فيقولون: أمَّا قومُك فنِعْمُوا قومًا، ونعم قومًا، وكذلك بئس. وإنَّما جاز توحيدُها لأنَّهما ليستا بفعلٍ يُلْتَمسُ معناه، إنَّما أدخلوهما لتَدُلَّا على المدح والذّمِ، ألا ترى أنَّ لفظهما لفظُ لَعَلَّ، وليسَ معناهما كذلك، وأنَّه لا يُقال منهما ييأس الرجلُ زيدٌ، ولا يَنعم الرجلُ أخوك، فلذلكَ استجازوا الجمعَ والتوحيد في الفعل ونظيرُهما ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾ [الحجرات آية ١١]، وفي قراءة عبدالله (عسوا أنْ يكونوا خيرًا منهم)[٣]، ألا ترى أنَّك لا تقولُ: هو يعسى، كما لم تقل ييأس»[٤].

ويتَّضحُ بجلاء فعليَّةُ (نعم وبئس) في النصّ السابق، يشهدُ لذلك قوله: «فلذلك استجازوا الجمعَ والتوحيدَ في الفعل»، كما يَشهد له قياسُهما على الفعل (عسى)، وهو عند البصريين والكوفيين فعلٌ، ما عدا ثعلبًا إذ يرى أنَّه حرف[٥].

ويبدو أنَّ نسبةَ اسميَّة هذين الفعلين التي عُزيتْ للفرَّاء قد فُهِمت من قوله: «لأنَّهما ليسا بفعل يُلتمس معناه إنَّما أدخلوهما لتدُلَّا على المدح والذم»، لكنَّ هذه العبارة ليست على ظاهرها، إذ المرادُ بها أنَّ هذين الفعلين خصِّصا للمدح والذَّم، فلا

(١) ينظر: الإنصاف ٨١/١.
(٢) ينظر: أسرار العربية /٩٠.
(٣) ينظر: البحر المحيط ٥١٧/٩.
(٤) معاني القرآن ١٤١/٢ – ١٤٢.
(٥) ينظر: شرح ابن عقيل ٣٢٢/١.

يأتيان لغيرهما، ولذا قال سيبويه: «وأصلُ (نِعمَ وبئسَ): نِعْم وبِئْس، وهما الأصلان اللذان وُضِعا في الرداءة والصَّلاح، ولا يكونُ منهما فعلٌ بغير هذا المعنى»[١].

ومما يؤكّدُ أنَّهما فعلانِ عنده أنَّه رفع بهما الاسم الذي يليهما، ولو كانا عنده اسمين ما فعلَ ذلك؛ لأنَّ الأسماء لا تَعمل. قال: «وبناء (نعم وبئس) ونحوهما أنْ يُنصب ما وليهما من النكرات، وأنْ يُرْفعَ ما يليهما من معرفة غيرِ موَقتةٍ، وما أُضيف إلى تلك المعرفة، وما أُضيف إلى نكرة كان فيه الرفعُ والنصبُ»[٢].

كما يؤكد فعليتَهما عنده جوازُ تأنيثهما، إذا وليهما مؤنَّثٌ، ودخولُ الضمائر عليهما، وتاءُ التأنيث والضمائرُ لا يدخلانِ إلَّا على الأفعال. قال: «ويجوز: نَعْمَتْ المنزلُ دارُك، وتؤنّث فعْلَ المنزل، كما كان وصفًا للدار، وكذلك تقول: نعم الدارُ منزلُك، فتذكّرُ فعلَ الدار إذ كانت وصفًا للمنزل ... ويجوزُ أن تذكر الرجلين فتقول: بئسا الرجلين، وبئس رجلين، وللقوم: نعم قومًا، ونعموا قومًا، وكذلك الجمعُ مع المؤنث»[٣].

واتصالُ الضمائر بها هي من حجج البصريين والكسائيّ الذين يرون فعليتَهما. قال الأنباريُّ: «وأمَّا البصريون فاحتجّوا بأن قالوا: الدليل على أنهما فعلان اتصالُ الضميرِ المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف»[٤].

وهذه النصوص تدُلُّ دلالة قاطعة على أنَّ الفرّاء لم يخرج عن مذهب البصريين من كونهما فعلين، وأنَّ ما نُسِب إليه لم يكن صوابًا، وأنَّ هذه النسبة قد جاءت من فهم نصوصه على غير وجهها.

*****

١)الكتاب ١٧٩/٢.
٢)معاني القرآن ٢٦٧/١
٣)معاني القرآن ٢٦٧/١ – ٢٦٨.
٤)الإنصاف ٨٦/١.

المبحث الثاني: ما نسبه أبو حيَّان الأندلسيّ في التراكيب لأبي زكريا الفرَّاء وفي كتابه معاني القرآن ما يُعارضه

المسألة الأولى: حكم تقديم الفاعل على عامله.

نَسَبَ أبو حيَّان للكوفيين جواز تقديم الفاعل على فعله. قال: «ذهب البصريون إلى أنَّه يجب تقديمُ العاملِ على الفاعل، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، واستدلُّوا بقول الشاعر[١]:

فَظَلَّ لنا يَومٌ لذيذٌ بنعمةٍ ... فَقِلْ في مَقيلٍ نحْسُهُ مُتَغَيِّبِ

وبقول الآخر[٢]:

ولا بُدَّ مِن عَوْجَاءَ تَهْوي براكبٍ ... إلى ابنِ الجُلاحِ سيرُها الليلَ قاصِدِ

وبقول الآخر[٣]:

ما للجمالِ مَشْيُها وَئيدا ... أَجَنْدلًا يَحْمِلْنَ أم حدِيدا

قالوا: التقدير: فَقِلْ في مَقِيلٍ مُتغيبٍ نحسُه، وقاصدٍ سيرُها ... ووئيدًا مَشيُها»[٤].

وأكَّد هذه النسبةَ في مصنفٍ آخر قال فيه: «ولا يتقدَّم على عامله، لا يقال في قام زيد: زيدٌ قام، على أن يكون (زيدٌ) فاعلًا مقدمًا، وقد أجاز ذلك الكوفيون»[٥].

وقد تَلَقَّف المتأخرون هذه النسبة بالقَبول، منهم: ابنُ هشام[٦]، وابنُ عقيل[٧]،

---

(١) نُسِب لامرىء القيس في مجالس العلماء للزجاجي /٢٤٥، ولم أجده في ديوانه، وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور ١/١٦٠.

(٢) قائله النابغة الذبياني، ديوانه /٤٥، وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور ١/١٦٠.

(٣)قائله الزَّبَّاء وهو من شواهد شرح التسهيل ٢/١٠٨، وأوضح المسالك ٢/٨٠، ومغني اللبيب /٧٥٨، وتمهيد القواعد ٤/١٥٨٢.

(٤)التذييل والتكميل ٦/١٧٦ – ١٧٧.

(٥)النكت الحسان في شرح غاية الإحسان /٥٠ – ٥١.

(٦)ينظر: أوضح المسالك ٢/٨٠.

(٧)ينظر: شرح ابن عقيل ١/٤٦٥.

والأزهريُّ[١]، والأشمونيُّ[٢] والسُّيوطيُّ[٣]. ونَسبه ناظر الجيش لبعض الكوفيين[٤].

ويبدوا أن تعميم هذه النسبة للكوفيين قد دخلت على أبي حيَّان من قول أستاذه ابن عصفور: «وقولنا: وقُدِّم عليه تحرُّزًا ممَّا أُخِّر عنه ما أُسند إليه، خلافًا لأهل الكوفة، فإنَّهم يجيزون تقديمَ الفاعل على الفعل في سَعة الكلام، نحو: زيدٌ قام، تقديره: قام زيدٌ»[٥].

وهذا التعميمُ للكوفيين يُدخل الفرّاءَ معهم، ويعارضه ما جاء في كتابه «معاني القرآن» عند وقوفه على قول الشاعر «ما للجمال مشيُها ...». قال: «فخفض الجمالَ والمشيَ على التكرير»[٦]، وقدَّره في موضع آخر بقوله: «ما للجمالِ ما لمشيها»[٧].

والتكريرُ في نصه من المصطلحات الكوفيّة المرادِفة للبدل عند البصريين[٨]. وهذا التخريج يدفع عنه أن يكونَ قد استشهد بالبيت على جواز تقديم الفاعل على فعله.

ثم إنَّنا نجده عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر آية ١٠]، لا يُعرب (العمل) فاعلًا، وإنما أجاز فيها وجهان هما: النصب على المفعولية، والرفع على الابتداء. قال: «(والعملَ الصالح) بالنصب على معنى: يرفع الله العملَ الصالحَ، فيكون المعنى: يرفع الله العمل الصالح، ويجوزُ على هذا المعنى الرفعُ، كما جاز النصبُ؛ لمكان الواو في أوّله»[٩].

(١) ينظر: شرح التصريح ٣٩٧/١.
(٢) ينظر: شرح الأشموني ٣٨٨/١.
(٣) ينظر: همع الهوامع ٥٧٦/١.
(٤) ينظر: تمهيد القواعد ١٥٨٢/٤.
(٥) شرح جمل الزجاجي ١٥٩/١.
(٦) معاني القرآن ٤٢٤/٢.
(٧) السابق ٧٣/٢.
(٨) ينظر: موسوعة المصطلح النحوي د. يوخنا مرزا /٦٣.
(٩)معاني القرآن ٣٦٧/٢.

وهذا الإعرابُ الذي أعرَبَه يوافقُ قولَ جمهرة النحويين. قال النحاس: «والعمل الصالحُ رُفع بالابتداء، أو على إضمار فعل، فأمَّا أن يكونَ مرفوعًا بمعنى ويرفعُه العملُ الصالحُ فخطأٌ؛ لأنَّ الفاعلَ إذا كان قبل الفعل لم يرتفع بالفعل. هذا قولُ جمهرةِ النحويين، إلَّا شيئًا حكاه لنا عليُّ بن سليمان عن أحمدَ بن يحيى أنّه أجاز: زيدٌ قام بمعنى قام زيدٌ. قال أبو جعفر: ويُبيّنُ لك فسادَ هذا قولُ العرب: الزيدان قاما، ولو كان كما قال لقيل: الزيدان قام»[(١)].

كما نجده يُوجب تقديرَ ضميرٍ بعد الفعلِ إذا تقدَّم عليه اسمٌ في دلالة على أنَّ الضميرَ هو الفاعلُ لا الاسمَ المتقدمَ. يقول: «فإنْ قال قائلٌ: أرأيتَ الفعلَ إذا جاء بعد المصادر المؤنثةِ أيجوز تذكيرُه بعد الأسماء؟ كما جاز قبلَها؟. قلت: ذلك قبيحٌ وهو جائزٌ، وإنَّما قبُح لأنَّ الفعلَ إذا أتى بعد الاسم كان فيه مُكنًّى من الاسم»[(٢)].

وهذا القولُ الذي نُسِب للكوفيين عامةً هو رأيُ ثعلب وحدَه، كما ذكر النحاس ذلك آنفًا، ويؤكّدُ ذلك ما دار بينَهُ وبين أبي الحسن بن كيسان في المجلس الرابع والأربعين بعد المائة في مجالس العلماءِ للزجاجي[(٣)]؛ إذ يرى ثعلبٌ فيه جوازَ تقديمِ الفاعلِ على عامله محتجًّا بورود ذلك في الشعر الفصيح، ومستشهد ببيت امريء القيس الذي ذكر سابقًا، فيردُّ عليه ابن كيسان بأنَّ أحدًا من النحاة لم يقل بجوازه سواه.

جديرٌ بالذكر أنَّ البصريين قد بنَوا حكمهم لعدم جواز تقديم الفاعل على عامله على جملةِ أمور، جمعَها ابنُ الخبَّاز في قوله: «وذهب البصريون إلى أنَّهُ لا يجوز تقديمُ الفاعل على الفعل ... واحتجُّوا في ذلك بثلاثةِ أوجُهٍ: الأول: أنَّ الفاعل كالجزءِ من الفعل، وجزءُ الشيءَ لا يُقدَّم عليه، والثاني: أنَّ الفاعلَ يلزمُ ذكرُه، فجيء به بعد الفعل إشعارًا باللزوم، والثالث: أنَّ الفاعلَ لو ذُكر قبلَ الفعل لم يُشعر اللفظ بأنه فاعلٌ»[(٤)].

(١) إعراب القرآن ٢٤٧/٣ – ٢٤٨.
(٢) معاني القرآن ١٢٨/١.
(٣) ينظر: مجالس العلماء /٢٤٤ – ٢٤٥.
(٤) توجيه اللمع /١٢١.

المسألة الثانية: تقديم المصدر المؤكِّد لمضمون الجملة.

نَسَبَ أبو حيَّان للفرَّاء جواز تقديم المصدر المؤكِّد لمضمون الجملة. جاء ذلك عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ﴾ [ص آية ٨٤]. قال: «وقال الفرّاءُ: هو على معنى قولك: حقًّا لا شَكَّ، ووجودُ الألفِ واللامِ وطرحُهما سواءٌ، أي: لأملأَنَّ جَهَنَّمَ حقًّا. انتهى. وهذا المصدرُ الجائيُّ توكيدًا لمضمون الجملة لا يجوز تقديمُه عند جمهورِ النُّحاةِ»[(١)].

وتابعة في القول بهذه النسبة للفراء تلميذُه السمينُ الحلبيُّ [(٢)]، والألوسي[(٣)].

وما في معاني الفرّاء يُعارض هذه النسبةَ؛ لأَنَّنا نجده يوجِّه فيه (الحقَّ) على توجيهين في موضعين مختلفين، فمرَّةً يُعربها مفعُولًا به بنزع الخافض. قال: «وأمَّا قولُه في (ص) ﴿ قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ﴾ [ص آية ٨٤] فإنَّ القرَّاء قد رفَعَتْ الأوَّلَ ونصبتهُ، ورُوِيَ عن مجاهد وابنِ عباس أنَّهما رفعا الأولَ، وقالا تفسيره: الحقُّ منّي، وأقولُ الحقَّ فينصبان الثاني بـ (أقولُ)، ونصبتهما جميعًا كثيرٌ منهم، فجعلوا الأولَ على معنى (والحقَّ لأملأنَّ جهنمَ)، ويُنصبُ الثاني بوقوعِ القولِ عليه»[(٤)].

وتارةً أخرى يوجِّهها على أنَّها مصدر لفعل محذوف، وليسَ مؤكّدًا لمضمون الجملة، كما ذكر أبو حيَّان، ثُمَّ نَظَّر له بـ (حمدًا لله)، و(حمدًا) مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ ، كما نصَّ على ذلك كثيرٌ من المعربين[(٥)]. قال: «ومَنْ نَصَبَ (الحقَّ والحقَّ) فعلى معنى قولك: حقًّا لآتينَّكَ، والألفُ واللامُ وطرحها سواءٌ، وهو بمنزلةِ قولِكَ: حمدًا لله والحمدَ للهِ»[(٦)].

والذي أوقع أبا حيّان في نسبة القول بهذا الرأي للفرَّاء أنَّه اختزالَ نَصَّه، وأسقط منه ما يدلُّ على مراده، وهو قوله: «وهو بمنزلةِ قولك: حمدًا للهِ».

(١) البحر المحيط ١٧٦/٩.
(٢) ينظر: الدّرّ المصون ٤٠١/٩.
(٣) ينظر: روح المعاني ٢٢٩/٢٣.
(٤) معاني القرآن ١٥٥/١.
(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٩/١، وتفسير الطبري ٢٠٢/١٦، ومعاني القراءات ١٠٨/١، ومشكل إعراب القرآن ٨٠٥/٢، وإعراب القرآن للأصبهاني /٥٠٣.
(٦) معاني القرآن ٤١٣/٢.

ومعنى قولِ الفرّاء «والألفُ واللامُ وطرحُها سواءٌ» أنَّه لا فرق عنده في إعراب المصدر بفعلٍ محذوف، سواء كان فيه ال أو لم يكن، ولذا قال ابنُ خالويهِ: «ويجوز في النحو (الحمدَ لله) بفتح الدال، وقد رُويت عن الحسن أيضًا، تجعلُه مصدرًا لحمِدتُ أحمدُ حمدًا فأنا حامدٌ»[١].

والبصريون على أنَّ «شرطَ نصب المصدر المؤكّد لمضمون الجملة أنْ يكونَ بعدَ جملةٍ ابتدائية خبراها معرفتان جامدان جمودًا محضًا»[٢].

وقد نَصَّ سيبويه على هذا الحكم، وعلَّل لعدم جواز تقديمه بعدم تصرُّفِه، وملازمتِه للإضافةِ، كما هي الحال في (لبيك). قال – تحت باب ما ينتصبُ من المصادر توكيدًا لما قبله – : «وذلك قولك: هذا عبدُ الله حقًّا، وهذا زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ ... ومثل ذلك في الاستفهام: أجِدَّك لا تفعل كذا وكذا؟ كأنَّه قال: أحقًّا لا تفعل كذا وكذا، وأصلُه من الجدّ، كأنَّه قال: أجدًّا، ولكنه لا يتصرف ولا يفارقه الإضافة، كما كان ذلك في لبيك ومعاذَ الله»[٣].

المسألة الثالثة: الفصل بالجار والمجرور بين حرف العطف والمعطوف.

نَسَبَ أبو حيّان للفرّاء إجازته الفصلَ بالجارّ والمجرور بين العاطف والمعطوف. جاء ذلك عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود آية ٧١]. قال: «وحرف العطف إنْ كان على حرفٍ واحدٍ كالواو والفاء، فلا يجوز الفصلُ بين الواو والفاء وما عُطِف لا بقسمٍ، ولا ظرفٍ، ولا مجرورٍ، إلَّا في ضرورة الشعر، نَصَّ على ذلك أصحابُنا؛ فلا نقول: قام زيدٌ ووالله عمروٌ ... وأجاز ذلك الفرّاءُ في قوله تعالى: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود آية ٧١]، فقال: يُنوى به الخفض، فيكون معطوفًا على (بإسحاق)، وقد فصل بينهما بالجارّ والمجرور الذي هو (من وراء إسحاقَ)»[٤].

١)إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم /١٩.
٢)الدرُّ المصون ٤٠١/٩، وشرح الأشموني ٢٨/٢.
٣)الكتاب ٣٧/١.
٤)ارتشاف الضرب ٢٠٢٤/٤.

وقد تتبَّعتُ آراءَ النحاةِ والمعربين في هذه الآية الكريمةِ، فلم أجدْ أحدًا ينسبُ ما نسبه أبو حيَّان للفرّاء سوى ناظر الجيش[١].

وما في كتابه (معاني القرآن) يُعارض هذه النسبةَ؛ إذ نجده فيه يُجيز في (يعقوبَ) وجهين من الإعراب، هما النصبُ والرفعُ، ولا يُجيز الخفضَ إلّا بإعادة الخافض. يقول: «والوجهُ رفع (يعقوب)، ومَن نصب نوى به النصب، ولم يجزْ الخفضُ إلّا بإعادة الباء: ومن وراء إسحاق بيعقوبَ ... ولا يجوز: مررتُ بزيدٍ وعمرو وفي الدار محمدٍ حتى تقولَ: بمحمدٍ، وكذلك: أمرتُ لأخيك بالعبيدِ ولأبيك بالورق، ولا يجوز: لأبيكَ الورق»[٢].

كما يُعارض هذه النسبة أنَّ النحاسَ نقل عن الفرّاء موافقتَه مذهب سيبويه في إعراب (يعقوب) بالنصب، وعدم الخفض إلا بإعادة الخافض. قال: «وقرأ حمزةُ وعبدُ الله بن عامر ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ﴾ [هود آية ٧١]. والكسائيُّ، والأخفشُ، وأبو حاتم يُقدّرون (يعقوب) في موضع خفضٍ. وعلى مذهب سيبويه والفرّاء يكون في موضعِ نصبٍ. قال الفرّاء: ولا يجوز الخفض إلَّا بإعادةِ الخافضِ»[٣].

ولا يُجيز كثيرٌ من النحاة[٤] الفصلَ بين العاطف والمعطوف لا بظرفٍ ولا بجارٍّ ولا بقسمٍ. وعلَّلوا[٥] لذلك بأنَّ العاطف ليس في قوّةِ الفعل الذي قامَ مقامَه، فيحقُّ لهم التصرُّفُ فيه، كما تصرَّفوا في الفعل، وبأنَّ العاطفَ بمنزلة الجزء من المعطوف، والفصلُ بين أجزاءِ الكلمة لا يصحّ.

المسألة الرابعة: العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجرّ.

نَسَبَ أبو حيّان للكوفيين القولَ بجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادةِ حرفِ الجرّ، ثُمَّ وافقهم على ذلك. جاء ذلك عند وقوفه على قوله تعالى:

(١) ينظر: تمهيد القواعد ٣٥٢٠/٧.
(٢) معاني القرآن ١٩٧/١.
(٣)إعراب القرآن ٢٩٣/٢.
(٤)ينظر: المسائل العسكرية /١٦٤ – ١٦٥، والخصائص ٣٩٥/٢، ومشكل إعراب القرآن /٣٥١، والمقتصد للجرجاني ٥٢١/١، والبيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ٢٢/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٧/١.
(٥)ينظر: المقتصد ٥٢١/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٦/١.

﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ ﴾ [النساء آية ١]. قال: «وما ذهب إليه أهلُ البصرة، وتبعهم فيه الزمخشريُّ[١]، وابنُ عطيةَ[٢]، من امتناع العطف على الضمير المجرور إلَّا بإعادة الجارّ، ومن اعتلالهم لذلك غيرُ صحيح، بل الصحيحُ مذهبُ الكوفيين في ذلك، وأنَّه يجوز»[٣].

وأكَّد هذه النسبةَ في موضعٍ آخرَ، قال فيه: «وإذا عُطِف على الضمير المجرور بغير (لولا) فيمن قال هو ضمير جرٍّ حقيقةً، فمذهبُ البصريين المنعُ إلّا بإعادة الجار، نحو: مررتُ بكَ وبزيدٍ، الثاني جوازُ ذلك في الكلام، ولا يُشترط إعادةُ الخافض، وهو مذهب الكوفيين، ويونس[٤]، والأخفش[٥]، وهو اختيار أبي علي[٦]»[٧].

وهذه المسألةُ من المسائل المشهورةِ المختلف فيها بين البصريين والكوفيين، ومَنْ رَكِبَ الفريقين من النحاة المتأخرين، وهي إحدى مسائل الإنصاف للأنباريّ[٨].

وتعميم القول بهذا الرأي على سائر الكوفيين يُفضي إلى أنَّ الفرّاءَ قد قال بها أيضًا، وهو ما يتعارضُ مع ما جاء في كتابه (المعاني)، إذ وَصفَ هذه الظاهرةَ عند وقوفه على الآية السابقة بالقُبح، ثمّ خصَّ ذلك بالشعر. قال: «فنصبَ (الأرحامَ)، يُريد: واتقوا الأرحامَ أنْ تقطعوها. قال: حدَّثنا الفرّاء قال: حدَّثني شَرِيكٌ بن عبدالله عن الأعمش عن إبراهيمَ أنَّه خفضَ (الأرحامَ)، قال: هو كقولهم: باللهِ والرَّحَمِ، وفيه قُبحٌ؛ لأنَّ العربَ لا تردُّ مخفوضًا على مخفوضٍ وقد كُنِي عنه. وقد قال الشاعر[٩] في جوازه:

---

(١) ينظر: الكشاف ٤٩٢/١، والمفصل /١٦٢.
(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٤/٢.
(٣) البحر المحيط ٤٩٩/٣.
(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣٧٥/٣.
(٥) ينظر: السابق ٣٧٥/٣.
(٦) ينظر: السابق ٣٧٥/٣، ويعني بأبي علي أبا علي الشّلوبين.
(٧) ارتشاف الضرب ٤٠١٣/٤.
(٨) ينظر: الإنصاف ٤٦٣/٢.
(٩)قائلهُ مسكين الدَّارمي. ديوانه /٥٣، وهو من شواهد الإنصاف ٤٦٥/٢، وشرح التسهيل ٣٧٧/٣، والمقاصد النحوية ١٦٤٨/٤، وفي المقاصد النحوية ١٦٤٩/٤: الغوط: جمع غائط وهو المطمئن من الأرض. والنفنف: الهواء الشديد.

نُعَلِّــقُ في مثــلِ الــسَّواري ســيوفنا وما بينهـا والكعْـبُ غُـوطٌ نفـانِفُ»[١]

وعزَّز هذا الرأيَ ف موضعٍ آخرَ، عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ [الحجر آية ٢٠]. قال: «وقد يُقال: إنَّ (مَنْ) في موضع خفضٍ؛ يُراد: جعلنا لكم فيها معايشَ ولمَنْ. وما أقلَّ ما تردُّ العربُ مخفوضًا على مخفوضٍ قد كُنِيَ عنه»[٢].

ومما يعزز مذهبَ الفرّاء أنَّ السِّيرافي نقل عن سائر النحويين قبحَ هذا العطف، ثُمَّ نَصَّ على ورود ذلك في الشعر، مستشهدًا بما أنشده الفرَّاء آنفًا. قال: «أَمَّا قبحُ عطفِ الظاهرِ المجرورِ على المضمر المجرورِ فليس بين النحويين فيه خلافٌ ... وقد جاء في الشعر عطفُ الظاهر المجرور على المضمر في أبياتٍ كثيرة، منها ما ذكرناه في جملةِ البابِ، ومنها قولُه، أنشدَه الفرَّاءُ:

نُعَلِّــقُ في مثــلِ الــسَّواري سُــيوفَنا فما بينهـا والكعْـبِ غُـوطٌ نفـانِفُ»[٣]

وقد أوردَ النحاةُ حُججَ البصريين والكوفيين[٤]، وهي كثيرةٌ مما ينوء بحملها مثل هذا البحث، فممَّا احتجَّ به البصريون أنَّ الجار والمجرورَ بمنزلة الشيء الواحد، فإذا جئتَ تعطف الاسمَ، فكأنَّك قد عطفتَ الاسم على الحرف، وهذا لا يجوز. كما احتجوا بأنَّ الضميرَ المجرورَ يُشبه التنوينَ في كونهما على حرفٍ واحدٍ، فكما لا يصح العطفُ على التنوين، فكذلك لا يصح العطف على الضمير المجرور.

وأمَّا الكوفيون فَأَيَّدُوا رَأيَهم ببعضِ آياتِ الذكرِ الحكيم، وأشعارِ العرب، منها قولُه تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء آية ١]، وقوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء آية ١٢٧]، ومنها قولُ الشاعر[٥]:

(١) معاني القرآن ٢٥٢/١ – ٢٥٣.
(٢) السابق ٨٦/٢.
(٣) شرح كتاب سيبويه ١٤٥/٣.
(٤) ينظر: الإنصاف ٤٦٦/٢، والمقتصد للجرجاني ٩٥٩/٢.
(٥) لم يُعزَ لقائل، وهو من شواهد الكتاب ٣٨٣/٢، واللمع لابن جني /٩٧، والمقتصد ٩٦٠/٢، وتوجيه اللمع /٢٩٤، وشرح المفصل ٢٨٢/٢، وشرح الكافية ٣٣٦/٢.

فـاليومَ قَرَّبـتَ تَهجونـا وتَـشْتِمُنا فاذهـبْ فما بـكَ والأيـامِ مـن عَجَـبِ

وأرى جوازَ الأخذِ برأي المدرستين، فرأيُ المدرسةِ الكوفية يُقوّيه السماعُ الكثير الذي استشهدوا به[(١)]، ورأي المدرسة البصرية يُعَضّدهُ أيضًا ما جاء في القرآن الكريم من شواهد لإعادة الخافضَ منها قولُه تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب آية ٧]، وقوله تعالى ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا﴾ [فصلت آية ١١].

المسألة الخامسة: نداء النكرة غير المقصودة.

نَسَبَ أبو حيّان للفراء والكوفيين عامةً عدمَ جوازِ نداء النكرةِ غير المقصودة، إلّا إذا كانت موصوفةً، أو خَلَفًا من موصوف، فإنْ لم تكن كذلك امتنع نداؤها. قال: «وفي نداءِ النكرةِ غيرِ المقصودة خلافٌ، مذهب البصريين جوازُ النداء مطلقًا، مُقبِلًا عليها وغير مُقبل، ومذهبُ المازنيّ إنكارُ وجودِ النكرة غير مُقبل عليها في النداء، ومذهبُ الكسائيّ والفرّاء وعامة الكوفيين أنَّه إنْ كان خلفًا من موصوف جاز نداؤها، وإلَّا فلا، وزعموا أنَّ من شرط النكرة غير المقبل عليها أن تكونَ موصوفةً، أو خَلَفًا من موصوف»[(٢)].

وتُعدُّ هذه من المسائل التي فاتت كتبَ الخلافِ[(٣)]، وقد اجتهدتُ في البحث عن هذه المسألةِ في كتب النحاة القدامى، فما وجدتُها إلَّا عند ابن السَّراج، فلعلَّها قد دخلتْ على أبي حيّان منه. قال: «ويُجيز البصريون: يا رجلًا، ولا يُجيز الكوفيون ذاك، إلَّا فيما كان نعتًا، نحو قوله[(٤)]:

فيـا راكبًـا إمَّـا عَرَضْـتَ فَـبَلِّغَنْ نَـدَامايَ مـن نَجـرانَ أَلَّا تَلاقيـا»[(٥)]

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٦ – ٣٧٨.
(٢) ارتشاف الضرب ١/٢١٨٤.
(٣) ينظر: ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف /٣٤٦، وما فات كتبُ الخلاف من مسائل الخلاف في همع الهوامع /٢٢٤.
(٤) قائله عبد يغوث الحارثي، ونسبه له الكتاب ٢/٢٠٠، وشرح المفصل ١/٣١٨، وشرح التسهيل ٣/٣٩٧، والمقاصد النحوية ٤/١٦٨٨.
(٥) الأصول في النحو ١/٣٦٩.

والمتأملُ كلامَ الفرّاء في معانيه يجدُه يُعارِض ما نُسِبَ إليه، فهو لا يمنع نداءَ النكرة غير الموصوفة، ولم يَقُلْ باشتراط الوصف حتى تنادى. جاء ذلك عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ﴾ [يس آية ٣٠]. قال: «العربُ إذا دَعَتْ نكرةً موصولةً بشيءٍ آثرتِ النصبَ، يقولون: يا رجُلًا كريمًا أقبلْ، ويا راكبًا على البعير أقبِلْ، فإذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون»[١].

ومعنى قوله «إذا أفردوا رفعوا»، أي: إذا نطقوا بالمنادى النكرةَ وحده دون أن يوصل بشيءٍ بعده فإنَّهم يرفعونه أكثر من نصبه، وهذا يدلُّ على موافقته مذهب البصريين[٢] الذين يُجيزون نداءَ النكرةِ دونما شرطٍ. قال المبردُ: «اعلمْ أنَّك إذا دعوتَ مضافًا نصبته ... وكذلك كلُّ ما كان نكرةً، نحو: يا رجلًا صالحًا، ويا قومًا منطلقين، والمعنى واحدٌ، وعلى هذا ﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ﴾ [يس آية ٣٠] .. وقال الآخر:

فيا راكبًا إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ... نَدَامايَ من نَجرانَ أَلَّا تَلاقيا»[٣]

وأوضحُ منه قولُ ابن السَّراج: «وأمَّا الاسمُ النكرةُ الذي بقي على نكرته، فلم يتعرَّفْ بتسميةٍ ولا نداءٍ، فإذا ناديته فهو منصوبٌ، تقول: يا رجلًا أقبلْ، ويا غلامًا تعال. فالنكرةُ منصوبةٌ وصَفتَها أو لم تَصِفْها»[٤].

جدير بالقول أنَّ الأصمعيَّ[٥]، والمازني[٦] قد أنكرا نداءَ غيرِ المقصودة، وهما محجوجان بالآية السابقة، وبورود ذلك في أشعار العرب، وبنصوص العلماء المتتابعة على جواز ذلك.

المسألة السادسة: تقديم معمول ما بعد لام القسم عليها.

نَسَبَ أبو حيَّان للفرّاء جوازَ تقديم معمول ما بعد لام القسم عليها. جاء ذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٖ لَّيُصۡبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون آية

١)معاني القرآن ٢/٣٧٥.
٢)ينظر: الأصول في النحو ١/٣٦٩، وشرح الكافية ١/٣٥٨.
٣)المقتضب ٤/٢٠٣ – ٢٠٤.
٤)الأصول في النحو ١/٣٣١.
٥)ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٨٣.
٦)ينظر: ارتشاف الضرب ٤/٢١٨٣.

٤٠]. قال: «عمَّا قليل مُتَعلِّق بما بعد اللام، إمَّا بيصبحُنَّ، وإمَّا بنادمين، وجاز ذلكَ لأنَّه جارٌّ ومجرورٌ، ويُتسامح في المجرورات والظروف ما لا يُتسامحُ في غيرها ... وهذا الذي قرَّرناه من أَنَّ (عمَّا قليل) يَتَعلَّقُ بما بعد لام القسم هو قولُ بعضِ أصحابِنا، وجمهورُهم على أنَّ لامَ القسمِ لا يتعدَّى شيءٌ من معمولات ما بعدها عليها، سواءٌ كان ظرفًا أو مجرورًا، أو غيرَها، فعلى قولِ هؤلاء يكون (عمَّا قليلٍ) يَتعلَّقُ بمحذوفٍ، يدلُّ عليه ما قبلَه، تقديره: عما قليلٍ تُنصَرُ؛ لأنَّ قبله (رَبِّ انصُرني). وذهب الفرّاءُ، وأبو عبيدةَ[١]، إلى جواز تقديمِ معمولِ ما بعد هذه اللام عليها مطلقًا»[٢].

وقد ذكر أنه وجد هذه النسبةَ في كتاب (البسيط) لابن أبي الربيع، بيد أني عدت إليه فوجدته يذكر المسألة دون عزوٍ للفراء وأبي عبيدة. قال: «ونصوصُ أصحابنا على أَنَّه لا يجوز أن يتقدمَ ما بعد اللام عليها مطلقًا، وفي البسيط[٣]: وهذه اللامُ لا يعملُ ما بعدها فيما قبلها، وقد أجازه الفرّاءُ وأبو عبيدةَ، ومنه قولُه تعالى: ﴿ قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ * لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾ [ص آية ٨٤ و ٨٥]. جَوَّزوا في الأوَّل أن يكون منصوبًا بـ (لأملأنَّ)، كأنَّه قال: لأملأنَّ حقًّا، والصوابُ أنَّه منصوبٌ بفعل القسم، أمَّا اللامُ فمعنى لام الجواب، وليست لامَ ابتداء. انتهى»[٤].

ولم يذكر الفرَّاءُ هذه المسألةَ عند وقوفه على الآية الأولى[٥]، وأما ما نُسِب إليه في الآية الأخرى فيُعارضُ فيه بأنَّه لم يُعربْ (الحقّ) الأولى منصوبة بـ (لأملأنَّ)، وإنَّما أعربها منصوبةً على القسم، على نزع الخافض، والتقدير: والحقّ. قال: «فإنَّ القرَّاءَ قد رفعت الأوّلَ ونصبته، ورُوِيَ عن مجاهد وابن عباس أنَّهما رفعا الأولَ، وقالا تفسيره: الحقُّ منّي، وأقولُ الحقَّ فينصبان الثاني بـ (أقول)، ونَصَبَهما جميعًا كثيرٌ منهم، فجعلوا الأولَ على: والحقِّ لأملأنَّ جهنمَ، ويُنصبُ الثاني بوقوع الفعلِ عليه»[٦].

(١) لم أعثر على رأيه في كتابه مجاز القرآن وهو في روح المعاني ٢٣٤/٩.
(٢) البحر المحيط ٥٦٢/٧ – ٥٦٣.
(٣) ينظر: البسيط في شرح الجمل /٩٣٢ – ٩٣٣.
(٤)ارتشاف الضرب ١٧٨٧/٤.
(٥)ينظر: معاني القرآن ٢١/١ و ١٣٣/٢ و ٤٠٠/٢.
(٦)معاني القرآن ١٥٥/١.

والنحاةُ على أَنَّه لا يجوز أن يتقدمَ معمولُ ما بعد لام القسم عليها مطلقًا[١].

وأيَّد بعضُهم الفرّاء على كون (الحقّ) منصوبةً على نزع الخافض، منهم: الطبريُّ[٢]، وابنُ خالويه[٣]، وابنُ زنجلةَ[٤]، ومكيُّ بن أبي طالب[٥]، وابنُ هشام[٦].

وجَوَّزوا فيه أيضًا أنْ يكونَ منصُوبًا على الإغراءِ، على تقدير: إلزموا الحقّ[٧] وأمَّا الرفع فعلى جعله مبتدأً خبره محذوفٌ، والتقدير: الحقُّ معي، أو الحقُّ قسمي، أو خبرًا لمبتدأ محذوفٍ، والتقدير: هذا الحقُّ[٨].

*****

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٧٨٧/٤، وهمع الهوامع ٢٩٣/٢.
(٢) ينظر: تفسير الطبري ٢٤٢/٢١.
(٣) ينظر: الحجة في القراءات السبع /٣٠٧.
(٤) ينظر: حجة القراءات /٦١٨.
(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٦٢٩/٢.
(٦) ينظر: مغني اللبيب ٥١٠/٢.
(٧) ينظر: تفسير الطبري ٢٤٢/٢١، وتفسير القرطبي ٢٣٠/١٥، وروح المعاني ٢٢٩/٢٣.
(٨) ينظر: الحجة في القراءات السبع /٣٠٧، ومغني اللبيب ٥١٠/٢.

المبحث الثالث: ما نسبهُ أبو حيّان الأندلسيُّ في الأعاريب لأبي زكريا الفرّاء وفي كتابه معاني القرآن ما يُعارضه

المسألة الأولى: إعراب جمع المؤنث السالم تامًا وناقصًا.

نَسَبَ أبو حَيَّان للكوفيين عامةً القولَ بجواز نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة. قال: «وحكى الكوفيون: انتزعتُ عِلقاتِهم وعِرْقاتَهم، بكسر التاء وفتحها، فأمَّا انتزعتُ عِلْقاتِهم فهو جمعُ عِلْقَة، يُقال لما يُضَنُّ به عِلْقة، ولا يجوز الفتحُ عند البصريين»[(١)].

ونَسَبَ إليهم أيضًا جوازَ النصب إذا كان الجمعُ محذوفَ اللامِ. قال: «وجَوَّز الكوفيون نصبَه بالفتحةِ في حال النصب، وحكَوا من ذلك: سمعتُ لُغَاتَهم، بفتح التاء، وأنشدوا عليه[(٢)]:

فَلَمَّـــا جَلاهـــا بالإيـــام تَحَيَّـــزتْ ثباتًـــا عليهـــا ذُلُّهـــا واكتئابُهـــا

بنصيب تاء ثبات»[(٣)].

وجمع القولين عنهم في قوله: «وتُلَخَّص من هذه النقول أنَّ مذهب البصريين كسرُ التاء في النصب وجوبًا، ومذهب الكوفيين جوازًا، فقيل: مطلقًا، وقيل: في الناقص»[(٤)].

والذي في (معاني القرآن) يُعارضُ أن يكونَ الفرَّاءُ مع الكوفيين في جوازِ خفضِ هذا الجمعِ ونصبهِ مطلقًا؛ لأننا نجدُه فيه يُوجب خفضَه في موضعين، أولهما: إذا كان الجمع تامًا كالصالحات جمع صالحة، والآخر: إذا كان منقوصًا من أوّله كلِدات جمع لِدَة. يقول: «وقال أبو الجراح في كلامه: ما مِن قومٍ إلَّا سمعنا لغاتَهم قال قال الفرَّاءُ: رجع أبو الجراح في كلامه عن قوله (لغاتَهم)، ولا يجوز ذلك في الصالحات والأخوات؛ لأنَّها تامة لم يُنقص من واحدها شيءٌ، وما كان من حرفٍ يُنقص من أوّله،

(١) التذييل والتكميل ١/١٥٢.
(٢) لأبي ذؤيب الهذلي. ديوان الهذليين ١/٧٩، وفيه: فلمَّا اجتلاها، وهو من شواهد شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ ٤/٣٣١، والصحاح للجوهري ٥/٨٦٩. وفيه: الإيام: الدخانِ وآمَ الرجل إيامًا إذا دخَّن على النحل. وشرح الكافية الشافية ١/٥٨.
(٣) التذييل والتكميل ١/١٥١.
(٤) السابق ١/١٥٢.

مثل زِنة، ولِدة، ودِيَة، فإنَّه لا يُقاسُ على هذا؛ لأنَّ نقصَه من أوَّله لا مِن لامِه، فما كان منه مؤنَّثًا أو مذكَّرًا فأجْره على التَّام، مثل الصالحين والصالحات، تقول: رأيتُ لداتِك، ولدِيكَ، ولا تقل: لِدينَك، ولا لداتَك، إلَّا أنْ يغلط بها الشاعرُ»[١].

بيدَ أنَّنا نجدُه يوافق الكوفيين فيما نُسِب إليهم من جواز النصب، إذا كان الجمعُ محذوفَ اللام كـ (ثُبات) جمع ثُبة. قال: «وكذلك قولهم في الثُبات واللغات، ورُبَّما عَرَّبوا التاء منها بالنصب والخفض، وهي تاءُ جماع ينبغي أن يكونَ خفضًا في النصب والخفض، فيتوهَّمون أنَّها هاءٌ، وأنَّ الألفَ قبلها من الفعل، وأنشدني بعضهم[٢]:

إذا مـــا جَلاهـــا بالإِيَـــام تَحـــيَّرت ثُباتًـــا عليهـــا ذُلُّهـــا واكتئابُهـــا»[٣]

والمشهور في نحو (ثبات) التي جاءت في البيت السابق أنْ يجريَ مُجرى (هندات) فيُنصَبُ بالكسر، وقيل: من العرب من ينصبُها بالفتح، كما رواها الفرّاءُ[٤].

وعَلَّلَ ابنُ مالك لجواز نصبها بالفتح بأنَّها محذوفة اللام، ولم يُردّ إليها المحذوفُ عند الجمع، كما رُدَّ في (سنوات). قال: «هكذا رواه الفرّاءُ، ولا يُعاملُ هذه المعاملةَ إلَّا نحو (لغة) و(ثُبة) من المعتل اللام المُعوّض منها بالتاء، ما لم يُرَدّ إليه المحذوفُ، فإنْ رُدَّ كسنوات وعضوات رجعَ إلى ما هو به أولى، وهو النصبُ بالكسرة»[٥].

وجمهورُ النحاةِ[٦] على أنَّ جمعَ المؤنث يُنصبُ ويُجرُّ بالكسرة. قال المبرد: «فإذا أردتَ رفعَه قلتَ: مسلماتٌ فاعلم، ونصبُه وجرُّه مسلماتٍ، يستوي الجرُّ والنصبُ»[٧].

وقد التمسوا لذلك عِلَّةً، وهي الحملُ على جمع المذكر السالم الذي سُوِّيَ فيه بين النصب والجر، فكما كان ذلك ساووا أيضًا بين النصب والجر في جمع المؤنث[٨].

---

١)معاني القرآن ٢/٩٣.
٢)سبق تخريجه في هذه المسألة.
٣)معاني القرآن ٢/٩٣.
٤)ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٥٨.
٥)شرح التسهيل ١/٨٧.
٦)ينظر: شرح المفصل ٣/٢٢٢، وتمهيد القواعد ١/٢٥١.
٧)المقتضب ١/٧.
٨)ينظر: علل النحو للوراق /١٧١، وأسرار العربية /٦٩.

المسألة الثانية: إعراب ضمير الفصل إعرابَ ما بعدَه.

نَسَبَ أبو حيَّان للفرَّاء القولَ بأنَّ ضميرَ الفصل يعربُ بحسب إعراب ما بعدَه، فيكون على هذا مرفوعًا إذا وقع – مثلًا – بين مبتدأ وخبر، أو بين اسم (إنَّ) وخبرها، ويكونُ منصوبًا إذا وقع بين اسم (كان) وخبرها، أو بين معمولي ظن وأخواتها. قال: «وقد ذهبَ الكسائيُّ إلى أَنَّ موضعَه على حسب الاسم قبله، إنْ رفعًا فرفعٌ، وإنْ نصبًا فنصبٌ. وذهب الفرّاءُ إلى أنَّ موضعه على حسب الاسم بعده إنْ رفعًا فرفعٌ، وإنْ نصبًا فنصبٌ»(١).

وأكَّد هذهِ النسبةَ في موضعٍ آخرَ قال فيه: «وذهب الكسائيُّ إلى أَنَّ موضعَه كموضع الاسم، وذهب الفرّاءُ إلى أنَّ موضعًا كموضع الخبر، فإذا قلتَ: زيدٌ هو القائمُ، فهو في موضع رفع على قوليهما، وإذا قلتَ: ظننتُ زيدًا هو القائمَ، فهو في موضع نصب على قوليهما، وإذا قلت: كان زيدٌ هو القائم، فهو في موضع رفع على قولِ الكسائيّ، وفي موضع نصبٍ على قول الفرَّاء»(٢).

وقد سبقه الأنباريُّ إلى هذا، بيدَ أَنَّه عمَّم الرأيَ للكوفيين، دون تخصيص. فقال: ويرى بعضُ الكوفيين أَنَّ إعرابَهُ إعرابُ ما قبلَه، وذهب بعضُهم إلى أنَّ إعرابَه إعرابُ ما بعده(٣).

ولا يَتَّفِقُ ما في (معاني القرآن) مع ما نُسِب إليه؛ لأنَّنا نجده فيه يُعرب هذا الضميرَ على وجهين، فإمَّا أن يكون اسمًا مبتدأً وما بعده خبرُه، وإمَّا أن يكونَ ضمير عماد لا موقع له من الإعراب.

جاء ذلك عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ۚ ﴾ [النحل آية ٩٢]. قال: «وموضعُ (أربى) نصبٌ، وإنْ شئت رفعتَ، كما تقول: ما أظنُّ رجلًا يكون هو أفضلَ منكَ، وأفضلُ منكَ، النصبُ على العماد، والرفعُ على أنْ تجعلَ (هو) اسمًا، ومثلُه قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ۚ ﴾ [المزمل آية ٢٠] نَصْبٌ، ولو كان رفْعًا كان صوابًا»(٤).

(١) النكت الحسان /٦٠.
(٢) ارتشاف الضرب ٢/٩٥٨.
(٣)ينظر: الإنصاف ٢/٧٠٦.
(٤)معاني القرآن ٢/١١٣.

ولا يجوزُ هذا التخريجُ على العماد عند البصريين في الآيتين؛ لوقوع ضمير الفصل بين نكرتين في الآية الأولى، وبين معرفةٍ ونكرةٍ في الآية الثانيةِ[١]، وهم يشترطون أن يقع هذا الضميرُ بين معرفتين[٢].

ونراه يؤكدُ هذا الحكمَ لضمير العماد عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً﴾ [الأنفال آية ٣٢]. قال: «في (الحق) النصب والرفع[٣]، إنْ جعلتَ (هو) اسمًا رفعتَ (الحق) بهو، وإنْ جعلتها عمادًا بمنزلة الصلة نصبتَ (الحق)، وكذلك فافعلْ في أخوات (كان) و(أظنُّ) وأخواتها، كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾ [سبأ آية ٦]. تنصبُ (الحق)؛ لأنَّ (رأيت) من أخوات (ظننتُ)، وكلُّ موضعٍ صلحت فيه يفعل أو فعل مكان الفعل المنصوب ففيه العماد ونصب الفعل، وفيه رفعُه بهو على أنْ تجعلها اسمًا»[٤].

ومصطلحُ الصلة الذي ذكره في نصّه يُقابل مصطلح الزيادة عند البصريين[٥] ويعني هذا أنَّه لا موقعَ له من الإعراب.

الجديرُ بالقول أنَّ هذا الضميرَ يُسمى عند البصريين ضميرَ فصلٍ[٦]. قالوا في تعليل التسمية: لأنَّه يفصل بين الخبر والصفة؛ لأنَّ وجودَه يُوجبُ أنْ يكونَ ما بعدَه خبرًا لا صفةً، فإنْ لم يكن موجودًا احتمل الأمرين[٧].

(١) ينظر: البحر المحيط ١/٤٧٠.
(٢) ينظر: علل النحو للوراق /٤٢٢، وشرح كتاب سيبويه للرماني ١/٦٨١.
(٣) النصب قراءة العامة، والرفعُ قراءةُ الأعمش وزيد بن علي، ينظر: البحر المحيط ٥/٣١٠.
(٤) معاني القرآن ١/٤٠٩.
(٥) ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره /١٧٨.
(٦)ينظر: الإنصاف ٢/٧٠٦، وشرح المفصل ٢/٣٢٩، وتمهيد القواعد ١/٥٦٥.
(٧)ينظر: شرح ابن عقيل ١/٣٧٢، وتعليق الفرائد ٢/١٢٨.

وأمَّا الكوفيون فيسمونه عمادًا[١]؛ لأنَّه يُعتمد عليه في الفائدة؛ إذ يُبَيِّنُ أنَّ التاليَ له خبرٌ وليس تابعًا[٢].

وفائدةُ هذا الضمير – بالإضافة إلى ما سبق – التوكيدُ؛ لذا قالوا: إنَّ قولَكَ: زيدٌ هو أفضلُ من عمرو آكدُ من قولك: زيدٌ أفضل من عمرو[٣] وهو حرفٌ جاءَ على صورة الضمير لا محلَّ له من الإعراب عند البصريين[٤]، وتبعهم أكثرُ النحاة[٥]، وعلَّلوا لذلك بأنَّه تخلَّص للحرفية كما تخلَّصت الكاف للخطاب مع أسماء الإشارة في نحو (ذلك)[٦].

المسألة الثالثة: إعراب ما بعد (لا جَرمَ).

نَسَبَ أبو حيَّان للفرّاء القولَ بأنَّ ما بعدَ (لا جرمَ) منصوبٌ بإسقاط حرف الجرّ (مِن). جاء ذلك عند حديثه عن مواضع فتح همزة (أَنَّ). قال: «وذهب الفراءُ إلى أَنَّ (جَرَمَ) بمعنى كَسَبَ، رُكِّبتْ مع (لا)، وصارتْ بمنزلة لا بُدَّ، ولا محالةَ، ولا تقف على (لا)، وأنَّ ما بعدها على تقدير (مِنْ)، كما تقول: لا بُدَّ أَنك ذاهبٌ، أي: مِنْ أَنَّكَ ذاهبٌ»[٧].

وأكَّد هذهِ النسبةَ في قوله: «مذهبُ سيبويه أنّها في موضعِ رفعٍ على الفاعل، وأمَّا على مذهب الفرّاء، فيظهرُ أنَّ التقدير عنده: لا جَرمَ مِنْ كذا، كما تقول: لا بُدَّ أَنَّك ذاهبٌ، أي: مِنْ أنَّك ذاهبٌ»[٨].

وما في (معاني القرآن) يعارض ما نُسِب لصاحبه، وذلك أنَّ موضعَ (أَنَّ) فيه الرفعُ لا الجرَّ. جاء ذلك عند وقوفه على قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي

(١) ينظر: الإنصاف ٧٠٦/٢، وشرح المفصل ٣٢٩/٢، وتمهيد القواعد ٥٦٥/١.
(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٦٥/٢، والهمع ٢٧٥/١.
(٣) ينظر: أمالي بن الحاجب ٣٠٣/١.
(٤) ينظر: الإنصاف ٧٠٦/٢.
(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٦٥/٢
(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٢٨٦/٢.
(٧) ارتشاف الضرب ١٢٦١/٣.
(٨) التذييل والتكميل ٩٢/٥.

﴿ ٱلْآخِرَةِ هُمُ ٱلْأَخْسَرُونَ ﴾ [هود آية ٢٢]. قال: «وقوله (لا جَرمَ أنَّهم)كلمةٌ كانت في الأصل بمنزلة لا بُدَّ أنَّك قائمٌ، ولا محالةَ أنَّك ذاهبٌ، فجرَتْ على ذلك، وكثُر استعمالُها إيَّاها، حتى صارت بمنزلة حقًّا، ألا ترى أنَّ العرب تقول: لا جَرمَ لآتينَّكَ، لا جَرمَ قد أحسنتَ، وكذلك فسَّرها المفسِّرون بمعنى الحقّ، وأصلُها من جَرَمت، أي كَسَبت الذنبَ وجرَّمته ... وموضعُ أَنَّ مرفوعٌ، كقوله[١]:

أحقًّا عبادَ اللهِ جُرْأةُ مُخْلِقٍ عَلَيَّ وقد أَعييتُ عادًا وتُبَّعا»[٢]

قال السَّمين الحلبيُّ معلقًا على البيت: «وهو مذهبُ الفرَّاء فإنَّه قال: التقدير: يَحُقُّ أَنَّه يَبْدأُ الخلقَ»[٣].

ورأيه هذا قد نَقَلَه عنه النحاسُ عند وقوفه على الآية السابقة، إذ قال: «وقد تكلَّم العلماءُ فيه، فقال الخليل وسيبويه[٤]: جَرَمَ بمعنى حَقَّ، فأَنَّ عندهما في موضع رفعٍ، وهذا قولُ الفرّاء، ومحمد بن يزيد[٥]»[٦].

والفراءُ ههنا يوافقُهم في إعراب (أَنَّ) وما دخلت عليه في أَنَّها في موضع رفعٍ، لكنَّه يختلفُ في تقدير معنى (لا جَرَم)، فهو يرى أن (لا) نافيةٌ للجنس، و(جَرَمَ) اسمُها و(أَنَّ) وما دخلت عليه في موضع رفع خبرها. يتضحُ ذلك من قوله «وجرم ... بمنزلة لا بُدَّ ولا محالة»، ومن قوله «وموضع أَنَّ الرفعُ»[٧].

وأمَّا الخليلُ وسيبويه فيريان أن (لا جَرَمَ) مركبة من (لا) النافية و(جَرَمَ) وبُنيتا لتركُّبهما تركيبَ خمسة عشر، وصار معناهما معنى فِعْلٍ، وهو (حَقَّ)، فيرتفع ما بعدها على الفاعلية[٨]. قال سيبويه: «وأمَّا قوله عزَّ وجل ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾

(١) لم يُنسب لقائل في المذكر والمؤنث للأنباريّ ١١٧/٢، والتذييل والتكميل ٢٥٨/٧، وخزانة الأدب ٢٨٥/١٠.
(٢) معاني القرآن ٨/٢ – ٩.
(٣) الدر المصون ١٤٨/٦.
(٤) ينظر: الكتاب ١٣٨/٣.
(٥) ينظر: المقتضب ٣٥١/٢.
(٦) إعراب القرآن ٢٧٧/٢.
(٧) ينظر: الجنى الداني /٤١٤، والدر المصون ٣٠٣/٦. وأوضح المسالك ٣٣٣/١.
(٨) ينظر: الدر المصون ٣٠٣/٦، وأوضح المسالك ٣٣٣/١.

[النحل آية ٦٢]، فإنَّ (جرم) عملت فيها لأنها فعلٌ، ومعناهما: لقد حَقَّ أنَّ لهم النارَ، ولقد استحقَّ أنَّ لهم النارَ، وقول المفسرين: معناهما حقًّا أَنَّ لهم النارَ يدلُّك أنَّها بمنزلة هذا الفعل»[١].

وجَوَّز الزجاج وجهين من الإعراب، هما أن تكون (أَنَّ) في موضع رفع و(لا) نافية و(جرم) بمعنى وَجَبَ، وأن تكونَ في موضع نصب على أن يكونَ المعنى: جَرَم فِعْلُهم هذا أَنَّهم في الآخرة هم الخاسرون[٢].

وأضاف بعضُهم معنى وجيهًا لـ (جَرَمَ) وهو أن تكون بمعنى لا صَدَّ ولا مَنْعَ، فتكون بمعنى القطع و(لا) نافية و(جَرَمَ) اسمها و(أَنَّ) وما دخلت عليه في موضع رفع خبرها، كما هي الحال عند الفرّاء، أو على أن تكون (أَنَّ) في موضع جَرّ على حذف حرف الجر، أي: لا منع من خسرانهم[٣].

وهذا التوجيه يتوافق وما جاء في كتب المعاجم من معنى لِـ (جَرَمَ). قال ابن منظور: «الجَرْمُ: القطعُ. جَرَمَه يَجْرِمُه جَرْمًا: قَطَعَهُ، وشجرة جريمة: مقطوعةٌ، وجرمَ النخلَ والتمرَ يَجْرِمه جَرْمًا: صَرَمه»[٤].

المسألة الرابعة: إعراب ما بعد (إلَّا) وإعراب (غير) في الاستثناء المُفرَّغ.

نَسَبَ أبو حيَّان للفرَّاء جوازَ نصبِ ما بعد (إلَّا)، ونصب (غير) في الاستثناء المفرَّغ، ورفعهما على البدل. قال: «قوله: (والاسم بعد إلَّا أو غير إلى ... فالأفصح البدل)، مثال تفريغ العامل: ما قام إلَّا زيدٌ، وما خرج غيرُ عمرٍو، فزيدٌ وغيرُ مرتفعان على الفاعلية؛ لأنَّ العاملَ لم يُشغل بغيرهما. وقد أجازَ الفرَّاءُ نصبَهما على الاستثناء ورفعَهما على البدل، ويكونُ الفاعل محذوفًا، وهذا جارٍ على مذهب الكوفيين»[٥].

١)الكتاب ١٣٨/٣.
٢)ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٧٦/٤، والمحرر الوجيز ١٦١/٣، وتفسير القرطبي ٢٠/٩.
٣)ينظر: الدر المصون ٣٠٤/٦.
٤)اللسان ٩٠/١٢.
٥)النكت الحسان /١٠٥.

ونَسَبَ هذا الرأيَ في موضعٍ آخرَ للكوفيين عامةً. قال: «الكوفيون يجيزون: ما جاءني إلَّا زيدًا؛ لأنّ التقدير عندهم: ما جاءني أحدٌ إلَّا زيدًا، وإذا قالوا: ما جاءني إلَّا زيدٌ، فإنَّما رُفع (زيدٌ) عندهم على البدل من (أحد)، والبصريون لا يجيزون ذلك»[(١)].

وقد سبق الرضيّ أبا حيّان إلى القول بهذه النسبة. قال: «والفرَّاء يُجيز النصبَ على الاستثناء في المفرَّغ نَظَرًا إلى المقدَّر استدلالًا بقوله[(٢)]:

يُطالبُني عمّي ثمانينَ ناقةً ... وما لي يا عفراءُ إلّا ثمانيا»[(٣)]

فلعلَّها قد دخلت على أبي حيَّان من قوله هذا، وإن كان الرضيّ قد عاشَ في المشرقِ لكنَّ كتابه (شرح الكافية) كان من الشهرة بمكان ما جعل السُّيوطي يقول عنه: «الرضيّ الإمام المشهور، صاحب شرح الكافية، وقد أكبَّ الناسُ عليه وتداولُوه، واعتمده شيوخُ هذا العصرِ ومَن قبلَهم في مصنفاتهم»[(٤)].

ويُعارض هذه النسبةَ ما جاء في كتابه (معاني القرآن)، فإنَّه أوجبَ فيه أنْ يعملَ ما قبلَ إلّا فيما بعدها في هذا النوع من الاستثناء، ولم يُقل بالنصب على الاستثناء. جاء ذلك عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿ فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ [البقرة آية ٢٤٩]، إذْ تحدث عند هذه الآية عن حكمين هما جوازُ النصب والرفع في الاستثناء المنقطع[(٥)]، ووجوب أن يعمل ما قبل (إلّا) فيما بعدها في الاستثناء المفرَّغ، فلعلَّ الأمرَ قد تَلَبَّسَ على ناقلي رأيه عند حديثه عن هذين الحكمين في موضعٍ واحدٍ. قال – مبيِّنًا حكم الاستثناء المفرَّغ – : «وإذا لم تَرَ قبل (إلَّا) اسمًا فاعْمِلْ ما قبلَها فيما بعدَه، فتقول: ما قام إلَّا زيدٌ، رفعتَ (زيد) لإعمالك (قام)، إذ لمْ تجد اسمًا بعدها، وكذلك: ما ضربتُ إلَّا أخاك، وما مررتُ إلَّا بأخيك»[(٦)].

---

(١) تذكرة النحاة /١١٣.

(٢) البيت بلا نسبة في: البديع في علم العربية ٢٢٧/١، وتوجيه اللمع /٢٢٢.

(٣) شرح الكافية ١٠٥/٢.

(٤) بغية الوعاة ٥٦٧/١.

(٥) أهل الحجاز يُوجبون النصبَ في الاستثناء المنقطع، نحو: ما جاءني أحدٌ إلَّا حمارًا، وأجاز بنو تميم فيه البدلَ والنصب (شرح المفصل ٩٤/٢). ولا معنى للبدلية ههنا؛ لأنَّ الشيءَ لا يُبدل من غير جنسه. (جامع الدروس العربية ١٣٦/٣).

(٦)معاني القرآن ١٦٧/١.

وأَضْمرَ – رحمه الله! – فعلًا ناصبًا لـ (واحدة) لمَنْ قرأها بالنصبِ في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ ﴾ [القمر آية ٥٠]، ولم ينصبها على الاستثناء، في دلالة على أنه لا يرى جوازَ هذا الإعراب. قال: «وقد رُوْيَ (وما أمرنا إلَّا واحدةً)[١] بالنصب، وكأنّه أضمرَ فعلًا ينصب به الواحدة، كما تقول للرجل: ما أنت إلَّا ثيابَكَ مرةً، ودابَّتَكَ مرةً، ورأسَكَ مرةً، أي: تتعاهد ذلك»[٢].

وفسِّر النحاسُ مرادَه بالنصب بأنَّهُ منصوبٌ بفعلٍ مضمر تقديرُه (يتعهد). قال: «وزعم الفرَّاءُ أنَّه رُوي (وما أمرنا إلَّا واحدةً) بالنصب، كما يقال: ما فلانٌ إلَّا ثيابَه ودابتَه، أي: إلَّا يتعهد ثيابَه ودابتَه»[٣].

وهذا الذي نَسَبه أبو حيَّان للفرَّاء هو رأيُ الكسائيّ[٤]، لأنه يرى جواز حذف الفاعل[٥]، معتمدًا في ذلك على قول الشاعر[٦]:

لم يبْـــقَ إلَّا المجْـــدَ والقـــصائدَ غـــيرَكَ يـــا ابـــنَ الأكـــرمين والـــدا

قال الشنقيطي معلقًا عليه: «استُشهد به على حذف الفاعل عند الكسائيّ»[٧].

والنحاة[٨] يتفقون على ما ذهب إليه الفرّاءُ من أنَّه إذا تفرَّغ العامل لما بعد (إلَّا) وجب أن يكونَ ما بعدها بحسب موقعه في التركيب. قال ابنُ جني: «فإنْ فرَّغتَ العاملَ قبل (إلَّا) عمل فيما بعدها لا غير، تقول: ما قام إلّا زيدٌ، وما رأيتُ إلّا زيدًا، فترفعُه بفعله، وتنصبُه بوقوعِ الفعل عليه»[٩].

---

(١) لم أعثر على هذه القراءة في كتب القراءات. والنحاة يوجبون الرفع في مثل هذه الآية لانتقاض عمل (ما) بإلَّا. أوضح المسالك ١٦٧/١، وشرح التصريح ٥٦٢/١.
(٢) معاني القرآن ١١١/٣.
(٣) إعراب القرآن ٢٠٢/٤.
(٤) ينظر: همع الهوامع ٢٥٢/٢.
(٥) ينظر: المسائل الحلبيات /٢٣٧، وشرح الكافية الشافية ٦٠٠/٢، وشرح الكافية ٤٤٨/٢.
(٦) نُسِب لرجل من هذيل وهو في همع الهوامع ٢٥٢/٢، والدرر اللوامع ١٦٠/٣.
(٧) الدرر اللوامع ١٦٠/٣.
(٨) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨٩/٣، والبديع في علم العربية ٢٢٦/١، وشرح المفصل ٦٧/٢، وشرح الكافية ١٠٠/٢، وشرح ابن عقيل ٢١٨/٢.
(٩) اللمع /٦٨.

المسألة الخامسة: لزوم (سِوَى) الظرفيَّة.

نَسب أبو حيَّان للفرَّاء القولَ بلزوم (سِوَى) الظَّرفيَّة. قال: «والمشهورُ بل المنقولُ أَنَّ (سِوَى) ظرفٌ، وإنَّما الخلافُ فيه أهو متصرِّفٌ أو غير متصرفٍ؟ بمعنى أنه يُستعمل ظرفًا أو غيرَ ظرفٍ، فذهب سيبويه[١]، والفرَّاءُ، وأكثرُ النحويين إلى أنَّه لازمُ الظَّرفيَّة»[٢].

وأكَّد هذه النسبةَ في موضعٍ آخر، قال فيه: «وقال الكوفيون: وقد يكونان اسمين بمعنى (غير)، وهي عند سيبويه والفرّاء وأكثر النحاة لازمةُ الظرفيةِ لا تتصرَّف»[٣].

وتابعه في هذه النسْبةِ ابنُ عقيل[٤]. ويُعارض ما نُسِب إليه ما جاء في كتابه المعاني من استعمالِها كما تُستعمل (غير). جاءَ ذلك عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿ فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [البقرة آية ١٠٨]. قال: «(سواء) في هذا الموضع قصد، وقد تكون (سواء) في مذهب (غير)، كقولك للرجل: أتيتُ سواءَك»[٥].

ويؤيد رأيه ما نقله عنه ابنُ هشام في قوله: «(سوى) كـ (غير) معنًى وإعرابًا، ويؤيِّدُهما حكايةُ الفرّاءِ: أتاني سواك»[٦].

كما يؤكد رأيَه قولُ الأَشموني حينما استشهد بشواهدَ عديدةٍ لخروج (سوى) عن الظَّرفيَّة. قال: «وبالفاعلية (يعني مرفوعة بالفاعلية)قوله[٧]:

ولم يَبْقَ سوى العدوانِ دِنَّاهم كما دانُوا

وحكى الفرَّاءُ: أتاني سواك»[٨].

---

(١) ينظر: الكتاب ٣١/١ و٤٠٧. قال: «ولا يكون اسمًا إلَّا في الشعر» ٤٠٧/١.
(٢) التذييل والتكميل ٣٠٢/٨.
(٣) ارتشاف الضرب ١٥٤٧/٣.
(٤) ينظر: المساعد ٥٩٤/١.
(٥) معاني القرآن ٧٣/١.
(٦) أوضح المسالك ٢٤٠/٢. وبعضُهم يقول: أتاني سواؤك. ينظر الإنصاف ٢٩٦/١.
(٧) قائله الفِنْد الزِّماني واسمه شَهْل بن شيبان في المقاصد النحوية ١٠٩٧/٣، وهو من شواهد: التبيين على مذاهب النحويين /٤٢١، وشرح الكافية ١٣٢/٢، وأوضح المسالك ٢٤١/٢.
(٨) شرح الأشموني ٥٢٠/١.

وهذه المسألة من مسائِل الخلاف بين البصريين والكوفيين، فذهب البصريون[١] إلى أنَّ (سِوى) لا تكون إلَّا ظرفًا، وذهب الكوفيون[٢] إلى أنَّها تكون اسمًا وظرفًا، واحتجَّ البصريون بجملة حُجج، أهمُّها الاستقراءُ، فإنَّ العربَ لم تستعملْها إلَّا ظرفًا، واحتجَّ الآخرون بورود ذلك في فصيح كلام العرب[٣].

والأولى رأي الكوفيين؛ لورود ذلك كثيرًا في الكلام العربي الفصيح[٤]، وهو اختيار كثير من النحاة الكبار المتأخرين، منهم: ابن مالك[٥]، وابن الناظم[٦]، وابن هشام[٧]، وناظر الجيش[٨]، والأشموني[٩].

فمن ورودها خارجة عن الظرفية وقوعُها مبتدأ في قول الشاعر[١٠]:

وإذا تُبـــاعُ كَريمـــةٌ أو تُـــشْترى فَـــسِواكَ بائعُهـــا وأَنـــتَ المـــشترِي

ووقوعُها اسمًا مجرور في قول الشاعر[١١]:

وكـــلُّ مـــن ظَـــنَّ أنَّ المـــوتَ مُخطئـــهُ مُعَلّـــلٌ بـــسواءِ الحـــقِّ مَكْـــذُوبُ

١)ينظر: الإنصاف ٢٩٤/١.
٢)ينظر: الإنصاف ٢٩٤/١، والتبيين على مذاهب النحويين /٤١٩.
٣)ينظر: الإنصاف ٢٩٤/١ – ٢٩٦، والتبيين على مذاهب النحويين ٤١٩/٤.
٤)ينظر: شرح التسهيل ٣١٥/٢.
٥)ينظر: السابق ٣١٤/٢.
٦)ينظر: شرح ابن الناظم /٢٢٢.
٧)ينظر: أوضح المسالك ٢٤٠/٢.
٨)ينظر: تمهيد القواعد ٢٢٢٧/٥.
٩)ينظر: شرح الأشموني ٥١٧/١.
١٠)قائله ابن المولى محمد بن عبدالله المدني في المقاصد النحوية ١٠٩٩/٣، وهو من شواهد شرح التسهيل ٣١٥/٢، وشرح ابن الناظم /٢٢٣، وأوضح المسالك ٢٣٩/٢.
١١)قائله أبو دؤاد الإيادي وهو في: شرح التسهيل ٣١٥/٢، وتمهيد القواعد ٢٢٢٨/٥، والمقاصد النحوية ١١٠٧/٣، وشرح الأشموني ٥٢٠/١.

ووقوعها اسمًا منصوبًا في قول الشاعر[١]:

لـــديكَ كفيـــلٌ بالمـــُنى لمؤمَّـــلٌ وإنَّ ســـواكَ مَـــنْ يُؤمّلُـــه يَـــشْقى

وأعظم من ذلك كلِّه وقوعُها مجرورةً في قوله تعالى: ﴿فَٱطَّلَعَ فَرَءَاهُ فِي سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات آية ٥٥]، وفي قوله – صلى الله عليه وسلم – : «ما أنتم في سواكم من الأمم إلَّا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود»[٢].

المسألة السادسة: قصر الجرّ بالجوار على السماع.

نَسَبَ أبو حيَّان للفرَّاء القولَ بقصر الجر على الجوار على السماع. جاء ذلك في قوله: «وقال الفرّاء وغيرُه: لا يُخفض بالجوار إلَّا ما استعملته العربُ كذلك، فلا يُقال على ما استُعمل ما لا يُستعمل، فلو قيل: هذه جحرةُ ضَبٍّ خَرِبةٍ لم يَجُزْ الاتباعُ للجِحْرةِ؛ لأنَّ الخفضَ على الجوار لم يُسمع إلَّا في التوحيد خاصةً»[٣].

وتبعه في القول بهذه النسبة ناظرُ الجيش[٤]، والسُّيوطيُّ[٥]، وعزاه الأزهريُّ للكوفيين عامة[٦].

وما جاء في (معاني القرآن) يُعارض ما نُسِبَ إليه؛ لأنّنا نجده يُجيز فيه هذا النوعَ من الجرّ، وقد أورد كذلك شواهدَ عديدةً شعرًا ونثرًا. قال: «من كلامِ العرب أَن يُتبعوا الخفضَ الخفضَ إذا أشبهه. قال الشاعر[٧]:

كأنَّمـــا ضُـــرِبَتْ قُـــدَّامَ أَعيُنِهـــا قُطنًـــا بمسْتَحْـــصِدِ الأَوتـــارِ محْلُـــوجِ

(١) لم يعرف قائله وهو في شرح التسهيل ٣١٥/٢، والمقاصد النحوية ١١٠٧/٣، وشرح الأشموني ٥٢٠/١.

(٢) رواية الحديث في صحيح البخاري ٢٣٩٢/٥ «ما أنتم في أهل الشرك إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود»، والرواية بخلاف ما جاء في كتب النحو، شرح التسهيل ٣١٤/٣.

(٣) ارتشاف الضرب ١٩١٣/٤.

(٤)ينظر: تمهيد القواعد ٣٣٢٩/٧.

(٥)ينظر: همع الهوامع ٥٣٦/٢.

(٦)ينظر: شرح التصريح ٤٠٠/٢.

(٧) لم يُعرف قائلُه وهو في: الإنصاف ٦٠٥/٢، وشرح التسهيل ٣٠٨/٣، وتمهيد القواعد ٣٣١٩/٧.

وقال الآخر[١]:

تُرِيــكَ سُــنَّةَ وجــهٍ غــيرِ مُقْرِفــةٍ ملْــساءَ لــيسَ بهــا خَــالٌ ولا نَــدَبُ

... وممَّا يَرويه نحويُّونا الأوَّلون أنَّ العربَ تقول: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ... وقد ذُكِرَ عن يحيى بنِ وثَّاب أنَّه قرأ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾ [الذاريات أية ٥٨]، فخفض المتين، وبه أَخذَ الأعمشُ[٢]، والوجهُ أن يرفعَ المتينَ»[٣].

وقال في موضعٍ آخر عند وقوفه على الآية السابقة: «قرأ يحيى بن وثَّاب (المتين) بالخفض، جعله من نعت (القوة)، وإن كانت أُنثى في اللفظ، فإنَّه ذهب إلى الحبل، وإلى الشيء المفتول»[٤].

وقد انقسمَ النحاةُ في هذه المسألة إلى ثلاثة أقسامٍ، الأوّل يرى جواز الجر على الجوار مطلقًا، منهم: سيبويه[٥]، والمبرّد[٦]، وأبو عبيدة[٧]، والأخفشُ[٨]، وابنُ مالك[٩] وابن هشام[١٠].

وقسم ثانٍ يرى منعه مطلقًا، منهم: النحاسُ[١١]، والسِّيرافيّ[١٢]،

(١) قائله ذو الرُّمة. ديوانه ٢٩/١، وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٠٩/٣، وتمهيد القواعد ٣٣١٩/٧.
(٢) ينظر: البحر المحيط ٥٦٢/٩.
(٣) معاني القرآن ٧٤/٢ – ٧٥.
(٤) السابق ٩٠/٣.
(٥) ينظر: الكتاب ٦٧/١.
(٦) ينظر: المقتضب ٧٣/٤.
(٧) ينظر: مجاز القرآن ١٥٥/١.
(٨) ينظر: معاني القرآن ٢٧٧/١.
(٩) ينظر: شرح التسهيل ٣٠٨/٣.
(١٠) ينظر: مغني اللبيب /٨٩٤.
(١١) ينظر: إعراب القرآن ٣٠٧/١.
(١٢) ينظر: همع الهوامع ٥٣٦/٢.

وابنُ خالويهِ[١]، وابنُ جنّي[٢].

وخصَّه فريقٌ ثالثٌ بالنعت، ورفضوه في العطف والبدل، منهم: الطبريّ[٣]، وابن جني في قوله الآخر[٤]، وأبو حيَّان الأندلسي، الذي رَدَّ على من جعل (وأرجلكم) مجرورةً بالمجاورة[٥]، في قوله تعالى: ﴿ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ ﴾ [المائدة آية ٦]. بقوله: «وهو تأويلٌ ضعيفٌ جدًّا، ولم يَرِد إلَّا في النعت حيث لا يُلبس»[٦].

وأرى رأيَ القائلينَ باختصاصه بالنعت وجيهًا؛ لأنَّ النعتَ يقع إلى جوار المنعوت مباشرة دون فصلٍ، فيكون تأثرُه بهذه المجاورة واردًا، فأمّا المعطوف فإنَّ العاطفَ سيكون فاصلًا بينَه وبين المعطوفِ عليه، فلا مجاورةً حينئذٍ، وأمَّا البدلُ فهو – كما يقول النحاة [٧] – على نية تكرار العامل فلا مجاورة أيضًا؛ لأنَّ العاملَ المقدّر سيكون فاصلًا بين البدل والمبدل منه.

المسألة السابعة: رفع الفاعل بعد المصدر المنوَّن.

نَسَبَ أبو حيَّان للفرَّاء القول بمنع رفع الفاعل بعد المصدر المنوَّن. قال: «وهذا أيضًا على تسليم مجيء الفاعل مرفوعًا بعد المصدر المنوَّن، فهي مسألة خلاف، البصريون يُجيزون ذلك، فيقولون: عجبتُ من ضربٍ زيدٌ عمرًا، والفرّاء يقول: لا يجوز ذلك ، بل إذا نُوّن المصدرُ لم يجيء بعده فاعلٌ مرفوعٌ، والصحيح مذهبُ الفرّاء»[٨].

(١)ينظر: الحجة في القراءات السبع /١٢٩.
(٢)ينظر: الخصائص ١/١٩٣.
(٣)ينظر: تفسير الطبري ١٦/٥٥٥.
(٤)ينظر: المحتسب ٢/٢٨٩.
(٥)ينظر: مجاز القرآن ١/١٥٥، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٧٧.
(٦)البحر المحيط ٤/١٩٢.
(٧)ينظر: شرح ابن الناظم /٣٦٦، وتوضيح المقاصد ٢/٩٩٠، وشرح شذور الذهب /٥٦٣.
(٨)البحر المحيط ٢/٧٢ – ٧٣.

وأكد هذه النسبة في موضع آخر، قال فيه: «وذهب الفرّاءُ إلى أنه لا يجوز ذكرُ الفاعل مع المصدر المنون ألبتةَ»(١).

وقد سبقه إلى هذه النسبة أستاذه ابنُ عصفور، فلعلها قد دخلت عليه منه. يقول: «وزعم الفرّاء أنه لا يجوز أن يلفظ بالفاعل مع المصدر المنوّن، والذي حملَه على ذلك أنَّه لم يُحفظ في كلامهم، وذلك باطلٌ»(٢).

والذي نُسِب إليه ليس على إطلاقه كما ذكر أبو حيَّان، لأننا نجده يُجيز رفعَ المصدر للفاعل حين يُفصل بينهما. جاء ذلك عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَقَدۡ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعۡجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦۖ ﴾ [ص آية ٢٤]. قال: «ولا يصلحُ أن تذكر الفاعل بعد المفعول به فيما ألقيْت منه الصفةَ. فمن قال: عجبتُ من سؤال نعجتك صاحبُك لم يُجز له أنْ يقول: عجبت من دعاء الخير الناسُ؛ لأنك إذا أظهرت الآخر مرفوعًا فإنّما رفعه بنية أن فَعَلَ أو أنْ يفعلَ، فلا بُدَّ من ظهور الباء وما أشبهها من الصفات. فالقول في ذلك أن تقول عَجبتُ من دعاءٍ بالخير زيدٌ، وعجبتُ من تسليم على الأمير زيدٌ»(٣).

ويظهر دليل تجويزه عمل المصدر في الفاعل في قوله «فالقول في ذلك أن تقول: عجبت من دعاءٍ بالخير زيدٌ»، فجعل الصفة فاصلةً بين الفاعل والمصدر، والصفة مصطلح كوفي(٤) في مقابل مصطلح حروف الجر عند البصريين. وهذا الذي نصَّ عليه الفرَّاء من وجوب الفصل بين المصدر وفاعله قد عزاه أبو حيَّان في موضع آخر للكوفيين عامة. قال: «ومن فروع مذهب الكوفيين أنه يجوز عندهم في المنوّن أن يكون السابقُ المفعول والمتأخرُ الفاعل نحو: يُعجبني ضربٌ في الدار زيدًا بكرٌ، وأنه إذا نوّن وذكر بعده الفاعلُ أو المفعول فسبيله أن يُفصل بينهما وبينه فيقال: يُعجبني قيامُ أمسِ زيدٌ، وهو أحسنُ من قولك: قيامٌ زيدٌ»(٥).

(١) الارتشاف ٥/٢٢٦٠.
(٢) شرح الجمل ٢/٢٥.
(٣)معاني القرآن ٢/٤٠٤.
(٤)ينظر: البسيط في شرح الجمل ١/٤٥٦.
(٥)الارتشاف ٥/٢٢٦٠.

والبصريون[١] –كما جاء في نص أبي حيّان الأول – يجيزون رفع الفاعل بعد المصدر المنوَّن، من غير شرط. قال المبرّد: «وإن نوَّنت أو أدخلتَ فيه ألفًا ولامًا جرى ما بعده على أصله، فقلت: أعجبني ضربٌ زيدٌ عمرًا، وإنْ شئت نصبت (زيد) ورفعت (عمرا) أيُّهما كان فاعلًا رفعته تقدَّم أو تأخر، وتقول: أعجبني الضربُ زيدٌ عمرًا»[٢].

وعندي أن الأولى أن يبقى المصدر مضافًا إلى فاعله ناصبًا مفعوله، لأنها الحالة الأكثر استعمالًا في المصدر[٣]، ولأننا لا نجد في أكثر الشواهد التي ساقها النحاة[٤] في إعمال المصدر فاعلًا مرفوعًا به، وما سواها من رفع المصدر لفاعله يدخل تحت باب القلّة الذي لا يرقى إلى جعله حكمًا نحويّا يُقاس عليه.

المسألة الثامنة: إبدال النكرة من المعرفة بشرط الوصف.

نَسَبَ أبو حيَّان للكوفيين عامة القول بأنَّ النكرةَ لا تبدل من المعرفة إلَّا بشرط أن تكون النكرةُ موصوفةً. قال: «وذهب الكوفيون، والبغداديون إلى اشتراط وصف النكرة إذا أُبدلت من المعرفة، وتبعهم السهيلي[٥] على ذلك»[٦].

وسبقه أستاذه ابن عصفور إلى القول بهذه النسبة للكوفيين. قال: «واشترط أهل بغداد في بدل النكرة من غيرها أن تكون من لفظ الأول .. كقوله تعالى: ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٖ ﴾ [العلق آيتان ١٥ – ١٦] ... واشترطوا أيضًا فيها الوصف ووافقهم على هذا الشرط أهلُ الكوفة»[٧].

ومعنى تعميم هذه النسبة للكوفيين أن الفرّاء منهم، بيد أن ما في كتابه (معاني القرآن) يعارض هذا، إذ نجده فيه يجيز هذا الإبدال دون هذا الشرط. جاء ذلك عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ ﴾ [البقرة آية

(١) ينظر: البحر المحيط ٢/٧٢.
(٢) المقتضب ١/١٤.
(٣) ينظر: أوضح المسالك ٣/١٧٢.
(٤) ينظر مثلًا: شرح كتاب سيبويه ٢/٤٧، وشرح التسهيل ٣/١٠٨.
(٥) ينظر: نتائج الفكر /٢٣٢.
(٦) الارتشاف ٤/١٩٦٢.
(٧)شرح الجمل ١/٢٨٦.

٢١٧]. قال: «وهي في قراءةَ عبدالله[١] (عن قتال فيه)، فخفضه على نية (عن) مضمرة»[٢]، وفسر مراده في موضع آخر بقوله: «ثم قال (قتال فيه) يريد: عن قتال فيه بالتكرار»[٣]، فالخفض عنده على نية (عن) على[٤] التكرير، والتكريرُ مصطلح كوفي يقابل مصطلح البدل عند البصريين[٥].

وعند قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ﴾ [العلق آيتان ١٥ – ١٦]، أجاز وقوعُ (ناصية) بدلًا من (الناصية) دون تصريح بشرط، مشيرًا إلى جواز إبدال المعرفة من النكرة أيضًا. قال: «على التكرير، كما قال تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ مُّسْتَقِيمٍ * صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى آيتان ٥٢ – ٥٣]، المعرفة تُردُّ على النكرة بالتكرير، والنكرة على المعرفة»[٦].

وأكد جواز إبدال المعرفة من النكرة دونما تصريح بشرط عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾ [الصافات آية ٦]. قال: «حدثني قيس وأبو معاوية عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق أنه قرأ (بزينة الكواكبِ)[٧]، يُخفض الكواكب بالتكرير، فَيَرُدُّ معرفةً على نكرة»[٨].

وهو بهذا يوافق جمهور البصريين[٩]، وعلى رأسهم سيبويه[١٠] الذين يجيزون إبدال النكرة من المعرفة دون اشتراط الوصفية، والَّذين سار على هديهم كثير من النحاة المتقدمين[١١]

(١) هي قراءة عبدالله بن عباس، البحر المحيط ٣٨٣/٢.
(٢) معاني القرآن ١٤١/١.
(٣) معاني القرآن ١٤٠/٢.
(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٠٧/١.
(٥) ينظر: المصطلح النحوي د/ عوض القوزي /١٦٣.
(٦) معاني القرآن ٢٧٩/٣.
(٧) هي قراءة ابن وثَّاب ومسروق والأعمش. البحر المحيط ٩١/٩.
(٨) معاني القرآن ٣٨٢/٢.
(٩) ينظر: توضيح المقاصد ١٠٤٣/٢، والمساعد ٤٢٨/٢.
(١٠) ينظر: الكتاب ٤٤١/١ و ٩/٢.
(١١) ينظر: المقتضب ٢٩٦/٤، والأصول في النحو ٤٦/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٧/١، واللمع لابن جني /٨٧.

والمتأخرين[١].

والبغداديون –كما ذُكر آنفًا – يشترطون في هذا الإبدال أن تكونَ النكرة من لفظ المبدل منه، واستدلُّوا على ذلك بأنَّ النكرةَ لا تفيد البدل إلا حينَ تكون موصوفة[٢].

والرأي عندي ما رآه الفرّاء والبصريون، يؤيده أن البدل في نيّة تكرار العامل كما نصَّ عليه النحاة[٣]، فيكون كلّ من البدل والمبدل منه جملة مستقلة عن الأخرى، فلا مشكلة حينئذٍ أن تبدل النكرة من المعرفة والعكس، وذلك بخلاف النعت الذي يجب فيه مطابقته للمنعوت[٤].

المسالة التاسعة: جواز إضافة النَّيِّف إلى العشرة.

نَسَبَ أبو حيّان للكوفيين عامة جواز إضافة النَّيِّف إلى العشرةَ. قال: «وأجاز الكوفيون إضافة النيِّف إلى العشرة، واستدلوا على ذلك بقوله[٥]:

عُلِّــــقَ مِـــــنْ عنائِـــــهِ وشِـــــقْوَتِهْ بِنْــتَ ثَمَــاني عــشرةٍ مــن حِجَّتِــهْ»[٦]

وأكد هذه النسبة في موضع آخر. قال: «وأجاز الكوفيون إضافة النيِّف إلى العشرةِ أو العشرِ، واستحسنوا ذلك إذا أضيف فقالوا:

هذا خمسةُ عَشَرٍ، وخمسةُ عَشْرِك»[٧].

١)ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/١، وشرح التسهيل ٣٣١/٣، وتوضيح المقاصد ١٠٤٢/٢، وتمهيد القواعد ٣٣٩١/٧.
٢)ينظر: شرح الجمل ٢٨٦/١.
٣)ينظر: توضيح المقاصد ٩٩/٢، وشرح شذور الذهب /٥٦٣.
٤)ينظر: شرح ابن عقيل ١٩٣/٢.
٥)من الرجز، وهو بلا نسبة في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠٩/١، والإنصاف ٣٠٩/١، والتبيين على مذاهب النحويين /٤١٣، وشرح الكافية ١٣٥/٣.
٦)التذييل ٣١٤/٩.
٧)الارتشاف ٧٥٧/٢.

وسبقه السِّيرافي إلى القول بهذه النسبة، بيد أنه خصصها بالفرّاء. قال: «واعلم أن الفرّاء ومَن وافقه يُجيز إضافة النيِّف إلى العشرة، فتقول: هذا خمسةُ عشرٍ، وأنشدوا فيه:

كُلِّـــف مِـــنْ عنائِـــهِ وشِـــقْوَتِهْ بِنْـتَ ثَمـاني عـشرةٍ مـن حِجَّتِـهْ»[(١)]

ثم جاء النحاةُ من بعد السيرافي فاستفادوا من نصّه هذا، فنقله بعضهم كما هو بنصِّه وفصِّه، كما صنع ابن سيدة[(٢)]، وعمَّم آخرون الحكم لسائر الكوفيين، كما صنع الأنباري حين أفرد له مسألة سَمَّاها (هل يجوز إضافة النيِّف إلى العشرة)[(٣)]، وكما صنع العكبري[(٤)] وابن عصفور[(٥)].

وما جاء في كتاب (معاني القرآن) يدفع أن يكون الفرّاء من الكوفيين الذين قالوا بجواز إضافة النيِّف إلى العشرة، لأننا نجده يمنع هذه الإضافة، ويُلزم العددَ المركب البناء على شقّيه. جاء ذلك عند وقوفه على قوله عز وجل: ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [يوسف آية ٤]. قال: «فإنَّ العربَ تجعلُ العدد ما بين أحد عشر إلى تسعة عشر منصوبًا في خفضه ورفعه، وذلك أَنهم جعلوا اسمين معروفين واحدًا، فلم يُضيفوا الأول إلى الثاني فيخرجَ من معنى العدد، ولم يرفعوا آخره فيكون بمنزلة (بعلبك) إذا رفعوا آخرها. واستجازوا أن يُضيفوا (بعل) إلى (بَكّ) لأنّ هذا لا يُعرف فيه الانفصال من ذا، والخمسة تنفردُ من العشرة، والعشرة من الخمسة، فجعلوها بإعراب واحد، لأنَّ معناهما في الأصل هذه عشرة وخمسة، فلمَّا عُدِلا عن جهتهما أُعطيا إعرابًا واحدًا في الصرف، كما كان إعرابهما واحدًا قبل أن يُصرفا»[(٦)].

(١) شرح كتاب سيبويه ١/١٠٩.
(٢) المخصص ٤/٢٥٦.
(٣) ينظر: الإنصاف ١/٣٠٩.
(٤) ينظر: التبيين على مذاهب النحويين /٤٣٢.
(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٣٣.
(٦)معاني القرآن ٢/٣٢ – ٣٣.

ويتضح منع الإضافة ووجوب البناء عنده في قوله: «منصوبًا في خفضه ورفعه»، وفي قوله: «لم يُضيفوا الأول إلى الثاني». وفي قوله: «أُعطيا إعرابًا واحدًا في الصرف»، ويعني بالصرف أي صرفهما عن حالة الإفراد إلى حالة التركيب[١].

وهو بهذا الرأي يوافق البصريين الَّذين يمنعون إضافة النيِّف إلى العشرة[٢]، وعلى رأسهم سيبويه الذي قال: «وأمَّا خمسة عشر وأخواتها وحادي عشر وأخواتها فهما شيئان جعلا شيئًا واحدًا، وإنما أصلُ خمسةَ عشر: خمسةٌ وعشرةٌ، ولكنهم جعلوه بمنزلة حرفٍ واحدٍ»[٣].

وعلّلوا لهذا الحكم بأمرين:

أحدهما: أن هذين العددين امتزجا وصارا كالكلمة الواحدة[٤].

وثانيهما: أنَّ استعمالهما في الإضافة يُبطل أنْ يُرادَ بهما عددًا واحدًا، لأنك كحين تقولُ: قبضت خمسةَ عشرٍ، تكون (العشر) حينها غير مقبوضة، وهو يُنافي اتحاد اللفظية في معنى واحد[٥].

(١) هامش معاني القرآن رقم ٢ ص ٣٣.
٢) ينظر: الإنصاف ٣٠٩/١.
٣) الكتاب ٢٩٧/٣ – ٢٩٨.
٤) ينظرض المقتضب ٢٩/٤، والإنصاف ٣١٠/١.
٥) ينظر: التبيين /٤٣٢، والتذييل ٣١٤/٩.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة العلمية مع هذين العلَمين الكبيرين، يحسُن بنا أن نقفَ على أهم ما توصَّل إليه البحث، ومنها:

١-جمع هذا البحثُ خمسًا وعشرين مسألةً نسبها أبو حيَّان الأندلسي للفرَّاء، وفي كتابه (معاني القرآن) نصوصٌ تُعارِضُ هذه النسبة.

٢-كشف البحث أنَّ أبا حيَّان قد اعتمد في نسبة هذه الآراء للفرَّاء على مصادر سابقة، كشرح جمل الزجاجي لأستاذه ابن عصفور، والإنصاف للأنباري، وأمالي ابن الشجري.

٣-أثبت هذا البحث توافقَ بعض آراء الفرَّاء مع الرأي البصري، كما في مسألة إعراب ما بعد (لا جَرَمَ). وحرفيَّة (رُبّ) وفعلية نعم وبئس وغيرها.

٤-كشف هذا البحث عن بعض المصطلحات الكوفية التي دارت في كتاب (معاني القرآن) كمصطلح التكرير، ومصطلح الأداة، ومصطلح الفعل في مقابل اسم الفاعل، ومصطلح ضمير العماد.

٥-كشف هذا البحث أنَّ اختزال نصوص الفرَّاء واختصارها، وعدم إيرادها كاملة هو من أسباب عزو الآراء له على غير وجهها، كما في مسألة تقديم المصدر المؤكد لمضمون الجملة.

٦-كشف هذا البحثُ قيمة كتاب (معاني القرآن) للفرَّاء، كأحد أهم مصادر المذهب الكوفي، وبيَّن مكانته العلمية الرفيعة بين طلبة العلم ما جعلهم يتسابقون على امتلاكه للتكسُّب من ورائه.

٧-كشف هذا البحث عن احترام أبي حيَّان للفرَّاء وإجلاله له، فقد كان يُقدّم نصوصه في ثنايا مصنفاته خاليةً من التجريح والتعريض، كما كان يصنع ذلك كثيرًا مع الزمخشري.

٨-التثبُّت من نسبة الآراء لأصحابها مجالٌ خصْبٌ في الدراسات النحوية، لذا أوصي الباحثين بالالتفات لهذا الجانب المهم من الدرس النحويّ.

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.
٢- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبداللطيف الزبيدي (ت ٨٠٢هـ)، ت.د/ طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، دون طبعة.
٣- أبو زكريَّا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة. د/ أحمد مكي الأنصاري، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٤م.
٤- الإحاطة في أخبار غرناطة، للسان الدين الخطيب (ت ٧٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ.
٥- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيَّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، ت/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
٦- أسرار العربية، لأبي بركات الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٩٩٩م.
٧- الأصول في النحو، لابن السَّراج (ت ٣١٦هـ)، ت/ عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.
٨- الأضداد لأبي بكر الأنباريّ (ت ٣٢٨هـ)، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م.
٩- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤١م.
١٠- إعراب القرآن، للنحاس (ت ٣٣٨هـ)، علّق عليه عبدالمنعم إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ.
١١- أعيان العصر وأعوان النصر، لابن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، ت د/ علي أبو زيد، د/ نبيل أبو عشمة، د/ محمد موعد، د/ محمود سالم محمد، دار الفكر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٨م.
١٢- أمالي ابن الحاجب، لأبي عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، ت د/ فخر صالح قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل بيروت، ١٩٨٩م.

١٣- أمالي ابن الشجري، لعلي بن جمزة بن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، ت د/ محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩١م.
١٤- أمالي السهيلي، لأبي القاسم السُّهيلي (ت ٥٨١هـ)، ت د/ محمد إبراهيم البنا، دون طبعة.
١٥- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي (ت ٦٤٦هـ)، ت/ محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٢م.
١٦- الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولَّاد (ت ٣٣٢هـ)، ت د/ زهير عبدالحسين، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م.
١٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي بركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، دار الفكر، دمشق.
١٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، ت/ يوسف البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر.
١٩- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيَّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، ت/ صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
٢٠- البديع في علم العربية، لابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، ت د/ فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ.
٢١- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ)، ت د/ عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م.
٢٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي (ت ٩١١هـ)، ت/ محمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا.
٢٣- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، دار سعد الدين للطباعة والنشر، ٢٠٠٠م.
٢٤- البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري (ت ٥٧٧هـ)، ت/ طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٠م.
٢٥- تاج العروس من جواهر القاموس، للمرتضى الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٢٦- التبيين على مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري (ت ٦١٦هـ)، ت د/ عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦م.
٢٧- تذكرة النحاة لأبي حيَّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، ت د/ عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٦م.
٢٨- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيَّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، ت د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار كنوز إشبيليا، ط١.
٢٩- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني (ت ٨٢٧هـ)، ت د/ محمد عبدالرحمن المفدى، ط١، ١٩٨٣م.
٣٠- تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن)، لأبي جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، ت/ أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م.
٣١- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، للقرطبي (ت ٦٧١هـ)، ت/ أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٦٤م.
٣٢- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، ت د/ علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة، القاهرة، ١٤٢٨هـ.
٣٣- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، ت/ محمد عوض رجب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م.
٣٤- توجيه اللمع، لابن الخباز (ت ٦٣٨هـ)، ت د/ فايز زكي دياب، دار السلام للطباعة والنشر، مصر، ط٢، ٢٠٠٧م.
٣٥- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي (ت ٧٤٩هـ)، ت/ عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ٢٠٠٨م.
٣٦- جامع الدروس العربية، لمصطفى الغلاييني، (ت ٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٩٣م.
٣٧- جمهرة اللغة لابن دريد (ت ٣٢١هـ)، ت/ رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.
٣٨- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي (ت ٧٤٩هـ)، ت د/ فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

٣٩- جهود الفَّراء الصَّرفية، محمد علي الدَّغريري، جامعة أم القرى رسالة ماجستير، ١٩٩١م.
٤٠- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلي، شرح وتحقيق د/ حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، ١٩٨٤م.
٤١- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، ت د/ عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ١٤٠١هـ.
٤٢- حجة القراءات، لابن زنجلة (ت حوالي ٤٠٣هـ)، ت/ سعيد الأفغاني، دار الرسالة.
٤٣- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء التراث العربي، عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٧م.
٤٤- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، ت/ سعيد عبدالكريم سعودي، دون طبعة وتاريخ.
٤٥- خزانة الأدب ولب الباب لسان العرب، للبغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، ت/ عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧هـ.
٤٦- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، للعسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الهند، ١٩٧٢م.
٤٧- الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، ت د/ أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٩٨٦م.
٤٨- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للأمين الشنقيطي، ت د/ عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٨٣م.
٤٩- ديوان ذي الرُّمة، تحقيق عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م.
٥٠- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
٥١- ديوان لبيد العامري، اعتنى به حمدو طمَّاس، دار المعرفة، ٢٠٠٤م.

٥٢- ديوان مسكين الدارمي، عناية عبدالله الجبوري، وخليل عطية، دار البصري، ١٩٧٠م.
٥٣- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق كرم البستاني، دار صادر للطباعة، دار بيروت، ١٩٦٣م.
٥٤- ديوان الهذليين، تعليق محمد محمود الشنقيطي، دار القومية للطباعة، القاهرة، ١٩٦٥م.
٥٥- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، ت/ أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٥٦- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لمحمود الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، ت/ علي عبدالباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.
٥٧- سير أعلام النبلاء، للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٨٥م.
٥٨- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن عماد الحنبلي (١٠٨٩هـ)، دار الكتب العلمية، دون طبعة.
٥٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
٦٠- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لابن الناظم (ت ٦٨٦هـ)، ت/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.
٦١- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لنور الدين الأشموني (ت ٩٢٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
٦٢- شرح تسهيل الفوائد لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، ت د/ عبدالرحمن السيد و د/ محمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م.
٦٣- شرح التصريح (التصريح بمضمون التوضيح في النحو) لخالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
٦٤- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، ت د/ صاحب أبو جناح، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة، دون تاريخ.

٦٥- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، ت/ عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.
٦٦- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، ت/ محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، ١٣٨٣م.
٦٧- شرح الكافية للرضي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق د/ يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٩٧٥م.
٦٨- شرح الكافية الشافية لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، ت/ عبدالمنعم هريدي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٩٨٢م.
٦٩- شرح كتاب سيبويه للرماني (ت ٣٨٥هـ)، جزء من الكتاب من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال، ت/ سيف العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٩٩٨م.
٧٠- شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ت ٣٦٨هـ)، ت/ أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م.
٧١- شرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.
٧٢- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسبيلي (ت ٧٧٠هـ)، ت د/ عبدالله البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٩٨٦م.
٧٣- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، لإسماعيل الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، ت/ أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.
٧٤- ضرائر الشعر، لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، ت/ السيد إبراهيم محمد، دار الأندلسي للطباعة والنشر، ١٩٨٠م.
٧٥- صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه)، لأبي عبدالله البخاري، ت/ محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.
٧٦- طبقات فحول الشعراء، لابن سلَّام (ت ٢٣٢هـ)، ت/ محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.
٧٧- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ)، ت/ محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢.

٧٨- علل النحو لابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، ت/ محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م.
٧٩- الفهرست لابن النديم (ت ٤٣٨هـ)، ت/ إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٧م.
٨٠- فوات الوفيات، لابن شاكر الملقب بصلاح الدين (٧٦٤هـ)، ت/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٣م.
٨١- الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠هـ)، ت/ عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٨م.
٨٢- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.
٨٣- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (ت ٦١٦هـ)، ت د/ عبدالإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م.
٨٤- لسان العرب لابن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.
٨٥- اللمع في العربية لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، ت/ فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
٨٦- ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف، د/ فتحي بيومي حمودة، أستاذ النحو، جامعة الإمام محمد بن سعود، فرع أبها، دون طبعة.
٨٧- ما فات كتب الخلاف من مسائل الخلاف في همع الهوامع، دراسة تحليلية، باسم البابلي، ماجستير، ٢٠٠٨م، الجامعة الإسلامية، غزة.
٨٨- مجاز القرآن، لأبي عبيدة بن المثنى (ت ٢٠٩هـ)، ت/ محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ.
٨٩- مجالس العلماء للزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، ت/ عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٣م.
٩٠- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٩م.
٩١- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية (٥٤٢هـ)، ت/ عبدالسلام عبدالشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ.

٩٢- المخصص، لابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، ت/ خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٦م.
٩٣- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د/ مهدي المخزومي، ط٢، ١٩٨٨م، البابي الحلبي.
٩٤- المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، ت/ محمد عبدالخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، مصر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٨١م.
٩٥- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، ت د/ محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، ١٩٨٥م.
٩٦- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، ت د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٩٨٧م.
٩٧- المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، ت د/ محمد الشاطر، مطبعة المدني، مصر، ط١، ١٩٨٢م.
٩٨- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، ت د/ محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار المدني، جدة، ١٤٠٥هـ.
٩٩- المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، ت/ مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠م.
١٠٠- مشكل إعراب القرآن،لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، ت د/ حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
١٠١- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثامن الهجري، د/ عوض القوزي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ١٩٨١م.
١٠٢- معاني القرآن للأخفش (ت ٢١٥هـ)، ت د/ هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠.
١٠٣- معاني القرآن لأبي زكريّا الفرّاء (ت ٢٠٧هـ)، ت/ أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجّار، عبدالفتاح الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١.
١٠٤- معاين القراءات للأزهري (ت ٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ١٩٩١م.

١٠٥- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، ت/ عبدالفتاح شلبي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م.
١٠٦- معجم الأدباء لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، دار الكتب العلمية، ١٩٩١م.
١٠٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، ت د/ مازن المبارك، محمد علي حمدالله، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
١٠٨- المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، ت د/ علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
١٠٩- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، ت د/ عبدالرحمن العثيمين، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى.
١١٠- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ)، ت د/ علي فاخر، د/ أحمد السوداني، د/ عبدالعزيز فاخر، ط١، ٢٠١٠م.
١١١- المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني (ت ٤٧١هـ)، ت د/ كاظم المرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.
١١٢- المقتضب للمبرّد (ت ٢٨٥هـ)، ت/ محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
١١٣- موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، د/ يُوحنَّا مرزا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٢م.
١١٤- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، لخالد الأزهري (٩٠٥هـ)، ت/ عبدالكريم مجاهد، الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م.
١١٥- نتائج الفكر في النحو للسُّهيلي (ت ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
١١٦- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، للأنباري (ت ٥٧٧هـ)، ت/ إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ١٩٨٥م.
١١٧- نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين الخطيب، للمقري التلمساني (ت ١٠٤١هـ)، ت/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

١١٨- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ت د/ عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م.
١١٩- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي (ت ٩١١هـ)، ت/ عبدالحميد هنداوي، المكتبة الوقفية، مصر.
١٢٠- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان (٦٨١هـ)، ت/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت.